اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

التقارير
من الأول إلى الثاني عشر
عن
الميزانية البرنامجية
لفترة السنتين ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والأربعون

الملحق رقم ٧ (A/41/7 و Add. 1-11)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

التقارير
من الأول إلى الثاني عشر
عن
الميزانية البرنامجية
لفترة السنتين ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والأربعون

الملحق رقم ٧ (A/41/7 و Add. 1-11)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٧

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثـائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

المحتويات

رمز الوثيقة	العنوان	الصفحة
A/41/7	التقرير الاول - أنشطة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية	١
A/41/7/Add.1	التقرير الثاني - التقديرات المنقحة المترتبة على مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه العاديتين والثانية لعام الاولى ١٩٨٦	١٠
A/41/7/Add.2	التقرير الثالث - الآثار الادارية والمالية المترتبة على التوصيات والقرارات الواردة في تقرير لجنة الخدمة بالبند ١١٨ من جدول المدنية الدولية ، يتعلق الاعمال	٢١
A/41/7/Add.3	التقرير الرابع - معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح : التقديرات المنقحة المترتبة على توصيات مجلس أمناء معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح الواردة في الوثيقة A/41/666 ، يتعلق بالبند ٦٢ (هـ) من جدول الاعمال	٢٣
A/41/7/Add.4	التقرير الخامس - التقديرات المنقحة تحت الباب ٣٢ (التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية لاماكن العمل) : الاضرار الناجمة عن الهزة الارضية في مقر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٥
A/41/7/Add.5	التقرير السادس - التغطية بالتامين الصحي للموظفين المعينين محليا من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في مراكز عمل محددة	٢٧
A/41/7/Add.6	التقرير السابع - التقديرات المنقحة تحت الباب ٢٨ ألف (الادارة والتنظيم : المصروفات المتنوعة) (التامين العام)	٣١
A/41/7/Add.7	التقرير الثامن - التقديرات المنقحة في اطار الباب ٣ ألف (الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن : أنشطة صيانة السلم) : دائرة الانباء التابعة لادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن	٣٧

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

رمز الوثيقة	العنوان	الصفحة
A/41/7/Add.8	التقرير التاسع - تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في نيويورك ؛ تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في جنيف ، يتعلق بالبند ١١٧ (ج) من جدول الاعمال	٣٩
A/41/7/Add.9	التقرير العاشر - التقديرات المنقحة تحت الباب ٢٩ باء - ٥ (خدمات المؤتمرات والمكتبة ، فيينا)	٤٩
A/41/7/Add.10	التقرير الحادي عشر - الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على المقترحات المقدمة من اللجنة الاولى في الوثائق التالية : A/41/844 (مشروع القرار زاي) و A/41/842 (مشروعا القرارين طاء وحاء) و A/41/844 (مشروع مقرر) ، يتعلق بالبنود ٦١ (ط) ، و ٦٢ ، و ٦٢ (ى) ، و ٦٥ من جدول الاعمال	٥٣
A/41/7/Add.11	التقرير الثاني عشر - مرتب وبدل تقاعد الامين العام والمرتب والاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ولمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، البند ١١٨ من جدول الاعمال	٥٩

المرفق

التقارير التي قدمها شفويا رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في جلسات اللجنة الخامسة ٦٥

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/41/7

التقرير الاول

أنشطة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

[الاصل : بالانكليزية]
[١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

ألف - لمحة عامة

١ - إن أهم وظائف اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، كما حددتها الجمعية العامة في الفرع ألف من القرار ١٤ (د - ١) المؤرخ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ ، هي :

"(أ) تدقيق الميزانية المقدمة من الامين العام الى الجمعية العامة وتقديم تقرير عنها ؛

"(ب) إسداء المشورة الى الجمعية العامة فيما يتعلق بأي من شؤون الادارة والميزانية المحالة اليها ؛

"(ج) القيام ، نيابة عن الجمعية العامة ، بتدقيق الميزانيات الادارية للوكالات المتخصصة والمقترحات المتعلقة بالترتيبات المالية مع هذه الوكالات ؛

"(د) النظر في تقارير مراجعي الحسابات عن حسابات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وتقديم تقارير عنها الى الجمعية العامة" .

وبالإضافة الى ذلك ، تقدم اللجنة الاستشارية تقارير عن الميزانيات الادارية والمسائل الاخرى الى مجالس ادارات برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (التبرعات) ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة (صندوق البيئة) ، ومؤسسة الامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، وجامعة الامم المتحدة ، وبرنامج الاغذية العالمي .

٢ - وبمقتضى المادة ١٥٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، يتم اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية ، الذين تختلف جنسية كل منهم عن جنسية الآخر ، على أساس التمثيل الجغرافي الواسع والمؤهلات الشخصية والخبرة .

٣ - وأعضاء اللجنة الاستشارية هم :

السيد ك. س. م. مسيلي (رئيسا)
السيد هنريك أمنيوس
السيد أولوسي د. أودويمي
السيد يوكيو تاكاسو
السيد كريستوفر ر. توماس
السيد بانبيت أ. روي
السيد نور الدين سفياني
السيد ترايان شيبيلو
السيد ايفين فونتين - أورتيز
السيد فيكتور الكسندروفيتش فيسليخ
السيد لوين سرجيو غاما فيغيرا
السيد ما لونفد
السيد أحمد فتحي المصري
السيد أندرو روبن موراي
السيد ريتشارد نيفارد
السيد جوبست هولبورن

٤ - وقد اجتمعت اللجنة الاستشارية في نيويورك في الفترة من ١٥ نيسان/ابريل الى ٩ أيار/مايو ، وفي جنيف في الفترة من ١٣ الى ٣٠ أيار/مايو ، وفي فيينا في الفترة من ٢ الى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وترد في الفقرات من ٥ الى ١٨ من هذا التقرير مناقشة عامة للمسائل التي كانت معروضة على اللجنة في كل من تلك الاماكن . وثمة مسائل أخرى كانت معروضة على اللجنة نوقشت بالمزيد من التفصيل في الفقرات من ١٩ الى ٣٦ أدناه .

Digitized by UNOG Library

باء - اجتماعات نيويورك

٥ - اجتمعت اللجنة الاستشارية في نيويورك مع ممثلي مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ومع ممثلي المدير التنفيذي لصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، وقدمت الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، أثناء دورته الثالثة والثلاثين (حزيران/يونيه ١٩٨٦) ، تقريرين (DP/1986/60 و DP/1986/47) يتناولان على التوالي :

(أ) برنامج الامم المتحدة الانمائي : التقديرات المنقحة للميزانية لعام ١٩٨٦ وتقديرات الميزانية لعام ١٩٨٧ ؛ والصناديق الاستئمانية التي أنشئت في عام ١٩٨٥ ؛ ومساهمات الحكومات في التكاليف المحلية عام ١٩٨٥ ؛

(ب) صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية : مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد نفقات شؤون الموظفين فيما يتصل بالمشاريع والادارة ؛ والتقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ؛ والنموذج المقترح للشكل الذي تعرض به ميزانية الصندوق في المستقبل (DP/1986/47) .

٦ - وقدمت اللجنة الاستشارية تقريرا (WFP/CFA: 21/7/Add.1) الى لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في دورتها الحادية والعشرين ، بشأن التقارير التي عرضها المدير التنفيذي لبرنامج الاغذية العالمي فيما يتعلق بتنفيذ بعض التدابير الادارية واستعراض أساس تقدير تكاليف الخدمات المقدمة من منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الى برنامج الاغذية العالمي .

٧ - ونظرت اللجنة الاستشارية في تقرير للامين العام عن تمويل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١٩ نيسان/ابريل الى ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، قدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

٨ - ووفقا للفقرة ٢ من الفرع الاول من قرار الجمعية العامة ٣٣٥/٣٧ جيم المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، نظرت اللجنة الاستشارية في تقرير مقدم من الامين العام عن الاحكام التي أصدرتها المحكمة الادارية للامم المتحدة خلال عام ١٩٨٥ . ولاحظت اللجنة أن هناك عدة أحكام تقضي بسداد تعويضات أو تكاليف الى مقدمي الطلبات ، نتيجة مخالفات إجرائية مثل حالات التأخير أو حالات الإبطاء أو الاخطاء . وسيقدم الامين العام تقريرا عن نظام الطعون الخاص بالموظفين الى الجمعية العامة في دورتها

Digitized by UNOG Library

الثانية والاربعين ، وذلك عملا بتوصية اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها الاول عن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧[١] .

٩ - ومن المسائل الاخرى التي نظرت فيها اللجنة الاستشارية تقرير الامين العام عن تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في نيويورك (A/C.5/40/84 و Corr.1) . وقررت اللجنة ألا تقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين المستأنفة ، حيث أن هناك عددا من النقاط الرئيسية ترى اللجنة أنها مازالت بحاجة الى توضيح . وطلبت اللجنة مزيدا من المعلومات من ممثلي الامين العام ، وهي تعتزم تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين (انظر الوثيقة A/41/7/Add.8 أدناه) .

١٠ - وعملا بطلب مقدم من اللجنة الاستشارية[٢] ، قدم الامين العام تقريرا عن تشغيل شبكة الاصوات والبيانات المتناوبة . ولاحظت اللجنة حدوث شيء من التفويت في برنامج اقتناء دوائر هذا النظام نتيجة قرار بتغيير طريقة التنفيذ التي وصفت في البداية . ومن ثم ، فإن دوائر الاصوات والبيانات المتناوبة ، التي تربط مقر الامم المتحدة ببانكوك وجنيف وسانتياغو وفيينا ونيروبي ، لم تعمل إلا خلال الفترة من كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥ الى نيسان/ابريل ١٩٨٦ . ومن المنتظر أن يؤذن بتشغيل دائرة أديس أبابا أثناء عام ١٩٨٦ . أما انشاء دائرة في بغداد فهو معلق مؤقتا الى حين حل بعض المشاكل التقنية وغير التقنية التي لم تكن متوقعة . وفي ضوء هذه التطورات ، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تجربة تشغيل النظام لا تكفي في هذه المرحلة كي تقدم الامانة العام على أساسها بيانات مالية مجدية . وسوف يقدم تقرير آخر عن هذا الموضوع الى اللجنة الاستشارية في ربيع عام ١٩٨٧ ، حين يتوقع توافر بيانات شاملة .

١١ - وتلقت اللجنة الاستشارية تقريرا من الامين العام بشأن وقود السيارات في مرأب مقر الامم المتحدة . وقررت اللجنة أن ترجئ النظر في هذا التقرير الى حين انعقاد دورتها في خريف عام ١٩٨٦ ، ريثما تتلقى تقريرا شاملا عن جميع الانشطة المدرة للدخل ، بما في ذلك جميع مرافق وقود السيارات التابعة للمنظمة . وطلبت اللجنة أن يكون هذا التقرير المقدم من الامين العام متضمنا أيضا معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ٤١ من التقرير الاول للجنة عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ ، المعروض على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين[٣] .

Digitized by UNOG Library

جيم - اجتماعات جنيف وفيينا

١٢ - في إطار بند جدول الاعمال المعنون "تنسيق شؤون الادارة والميزانية مع الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية" ، اجتمعت اللجنة الاستشارية في جنيف بممثلي الوكالات وناقشت معهم الميزانيات الادارية لمنظماتهم والمسائل الاخرى ذات الصلة . وستقدم اللجنة الاستشارية تقريرا عن هذا البند الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين (انظر A/41/671) .

١٣ - وعقدت اللجنة الاستشارية اجتماعا مع وحدة التفتيش المشتركة لمناقشة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك من الهيئتين . وشملت هذه المسائل ، في جملة أمور ، الاعمال التي تقوم بها وحدة التفتيش المشتركة ، في إطار برنامج عملها لعام ١٩٨٦ ، بشأن تنظيم خدمات الترجمة الشفوية بمنظومة الامم المتحدة ، وتطبيق العدالة في الامم المتحدة .

١٤ - وقد اجتمعت اللجنة الاستشارية مع المدير العام لمكتب الامم المتحدة في جنيف . وجرى تبادل للآراء بشأن أعمال المكتب وبشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك والمتصلة بادارته . وعقدت اجتماعات مماثلة مع الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لاوروبا ، والامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وأبلغت اللجنة أيضا بآخر التطورات فيما يتصل بمركز حقوق الانسان ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ومركز التجارة الدولية .

١٥ - وفضلا عما للصعوبات المالية الحالية للامم المتحدة من تأثير على الوحدات الموجودة في جنيف ، كان هناك اهتمام خاص من جانب اللجنة الاستشارية بضرورة زيادة التنسيق في مجال توفير خدمات المؤتمرات ، سواء فيما بين مختلف الوحدات في جنيف أو فيما بين جنيف ونيويورك . واللجنة على ثقة من أن التقدم سوف يستمر في حل المشاكل المتصلة بالجدولة وحجم العمل وإدخال التكنولوجيا الجديدة . وفي هذا الصدد ، تشير اللجنة الى أنها قد أوصت ، في تقريرها الاول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، بقبول اقتراح الامين العام بإنشاء وظيفة برتبة مد - ١ لموظف رئيسي يضطلع بمساعدة وكيل الامين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة في تخطيط وتنسيق أنشطة خدمة المؤتمرات(٤) .

Digitized by UNOG Library

١٦ - وكان الهدف الاساسي من زيارة اللجنة الاستشارية لفيينا هو الحصول على معلومات مباشرة عن الآثار المترتبة في مجال الادارة والميزانية على تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الى وكالة متخصصة ، بما في ذلك شتى الترتيبات المتعلقة بالخدمات العامة والخدمات المشتركة وتقاسم التكاليف .

١٧ - وكذلك حصلت اللجنة الاستشارية على معلومات مفصلة عن أعمال مكتب الامم المتحدة في فيينا ، بما في ذلك مختلف وحدات الامم المتحدة في فيينا . وطلبت اللجنة مزيدا من المعلومات والإيضاحات بشأن الاجراءات المالية الجديدة التي اتفق عليها مؤخرا بين مكتب الامم المتحدة في فيينا واليونيدو .

١٨ - وبالاضافة الى مناقشة الترتيبات المتخذة في مركز فيينا الدولي ، تناولت اجتماعات اللجنة مع ممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية واليونيدو موضوع تنسيق شؤون الادارة والميزانية . وتلقت اللجنة في هذا الشأن معلومات عن الميزانيتين الاداريتين لهاتين المنظمتين وعن المسائل الاخرى ذات الصلة ؛ وسترد هذه المعلومات في تقرير اللجنة عن هذا البند الذي سيقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين (انظر A/41/67) .

دال - أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ وعمليات النقل المقترحة فيما بين الابواب

١٩ - عملا بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٣٩/٤٠ ألف المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وافقت اللجنة الاستشارية على طلب الامين العام نقل اعتمادات مجموعها ٠٠٠ ٦٠٧ ٤ دولار من الابواب ٢ ألف و ١٣ و ٢٧ الى الابواب ٢ باء و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٧ و ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٣٠ و ٣١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٢٠ - وقد أبلغ الامين العام اللجنة الاستشارية بأن النفقات الفعلية (بما فيها الالتزامات غير المصفاة) للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ، كما تنعكس في الحسابات المقفلة لفترة السنتين هذه في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، قد بلغت ٥١٧ ٩٧٦ ٦٠٢ ١ دولارا مقابل اعتمادات منقحة تبلغ ٠٠٠ ٩٥٤ ٦٠٨ ١ دولار وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٣٣٩/٤٠ ألف . ويترك هذا رصيدا غير ملتزم به يبلغ ٤٨٣ ٩٧٧ ٥ دولارا أو ٠,٤ في المائة من مجموع المبالغ المعتمدة .

Digitized by UNOG Library

٢١ - وقد بلغ مجموع الايرادات الفعلية المسجلة ٦٣٥ ٣٩٠ ٢٩٥ دولارا وذلك مقابل تقدير معتمد منقح قدره ٥٠٠ ٣٤٥ ٢٩٤ دولار (قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٤٠ باء المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥) ، مما يؤدي الى فائض مقداره ١٣٥ ٠٤٥ ١ دولارا أو ٠,٤ في المائة . وهذا المبلغ ناجم عن فائض قدره ٤٠٨ ٥٨١ ١ دولارات في الايرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين ، وفائض مقداره ٢٧٠ ٣٥١ دولارا في الايرادات العامة وعجز مقداره ٦٤٣ ٨٨٧ دولارا في الانشطة المدرة للدخل .

٢٢ - ويترتب على رصيد الاعتمادات غير الملتزم به (٤٨٣ ٩٧٧ ٥ دولارا) ، بعد اضافة فائض في الايراد المسجل (١٣٥ ٠٤٥ ١ دولارا) ، فائض صاف مقداره ٦١٨ ٠٢٢ ٧ دولارا في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، بالنسبة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٣ - وتجدر الاشارة الى أن الجمعية العامة ، عندما وافقت بالقرار ٢٣٩/٤٠ ألف على الاعتمادات النهائية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، قررت أيضا في الفقرة ٦ من القرار نفسه ما يلي :

"إذا تحققت وفورات نتيجة لتصفية الالتزامات المتعلقة بفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، يتم تسليم تلك الوفورات في حدود مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ ٣ دولار وأية وفورات أخرى ناشئة عن اعتماد مبلغ ٧٠٠ ٩٥٠ ١ دولار لتنفيذ تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة كما لو كانت المواد ٤-٣ و ٤-٤ و ٥-٢ (د) من النظام المالي للامم المتحدة لم تعلق" .

وأبلغت اللجنة أن تسليم هذه الاموال سيتم بالطريقة العادية التي تقضي ببيان هذه الوفورات في القرارات اللاحقة التي تتخذها الجمعية العامة في إطار الميزانية البرنامجية بشأن تمويل الاعتمادات . وأوضح ممثلو الامين العام ، فيما يتصل بالتوقيت ، أن الوفورات المترتبة على تصفية التزامات فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ستدرج في الحسابات النهائية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، التي ستقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين وفقا للدورة المحاسبية العادية التي تغطي فترة سنتين . وبيّن ممثلو الامين العام أن القرار بشأن تحويل الاعتمادات لعام ١٩٨٩ الذي سيعتمد في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، هو الاداة المناسبة لتنفيذ المطلب السالف الذكر لقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٤٠ ألف .

Digitized by UNOG Library

٣٤ - وتلقت اللجنة الاستشارية تفسيرات تتعلق بأبواب الميزانية التي تحدث فيها أبرز حالات الفائض أو العجز . ففي عدد من الابواب ، حدث توفير في المرتبات والتكاليف العامة للموظفين ، ويرجع ذلك جزئيا الى ارتفاع حالات الشغور في الوحدات التنظيمية المعنية . ولوحظ أيضا وجود فوائض في بنود مثل الطباعة والسفر والخبراء الاستشاريين . وحدث أكبر عجز في منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ويرجع ذلك جزئيا الى ارتفاع معدلات شغل الوظائف والتكاليف العامة للموظفين عما كان متوقعا ، وحدوث زيادة في تكلفة خدمات الحاسبات الالكترونية والطباعة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية الي اليونيدو .

٣٥ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن جزءا من الفوائض الواردة تحت البابين ٢ الى ٨ (١ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار) و ٢٣ (١٠١ ٠٠٠ دولار) يرجع الى أن بعض النفقات (المتصلة على التوالي بتوفير وتركيب محطتين أرضيتين لهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين وباللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص) لم تسجل سهوا في النفقات النهائية قبل اغلاق حسابات فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . كما أُبلغت اللجنة أن الامين العام قد اقترح أن تقيد المبالغ المعنية على حساب الرصيد الشامل لاعتمادات فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ التي ستبقى نتيجة تعليق المواد ٤-٣ و ٤-٤ و ٥-٣ (د) من النظام المالي . وقد وافقت اللجنة الاستشارية على هذا الإجراء .

٣٦ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن الالتزامات غير المصفاة ، في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، كانت تبلغ ١١٨ ٧٩٣ ٥٠ دولارا ، أي ٣,٢ في المائة من ١ ٦٠٢ ٩٧٦ ٥١٧ دولارا وهو مجموع النفقات والالتزامات في فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وهذا مقابل التزامات غير مصفاة تبلغ ٥٦,٦ من ملايين الدولارات ، أي ٣,٩ في المائة من مجموع النفقات والالتزامات في فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣[٥] .

الملاحظات

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٧ (A/40/7) ، الفصل الاول ، الفقرتان ٧٢ و ٧٣ .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ (A/39/7 و Add.1-16) ، الوثيقة A/39/Add.12 ، الفقرة ٢١ .

Digitized by UNOG Library

الملاحظات (تابع)

(٣) المرجع نفسه ، الوثيقة A/39/7 .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٧ (A/40/7) ، الفصل الثاني ، الفقرتان ٢٩ - ٣٣ و ٢٩ - ٣٤ .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ (A/39/7 و Add.1-16) ، الوثيقة A/39/7 ، الفقرة ٢٥ .

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/41/7 and Add.1-11 A/41/7/Add.1

التقرير الثاني

التقديرات المنقحة المترتبة على مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه العاديتين الاولى والثانية لعام ١٩٨٦

[الاصل : بالانكليزية]
[١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦]

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الامين العام (A/C.5/41/3) الذي يقدم فيه تقديرات منقحة تعزى الى القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه العاديتين الاولى والثانية لعام ١٩٨٦ . كما كان معروضا على اللجنة تقرير الامين العام المقدم الى المجلس[(١)] فيما يتعلق بالمستشارين الخبراء في إطار الباب ٩ (الشركات عبر الوطنية) من الميزانية البرنامجية ، وتقرير لجنة حقوق الإنسان[(٢)] في دورتها الثانية والاربعين .

٢ - ويلخص الامين العام ، في الفقرة ٢ والمرفق الاول من تقريره (A/C.5/41/3) ، الاحتياجات غير المتصلة بخدمة المؤتمرات والتي تعزى الى القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادى والإجتماعي في عام ١٩٨٦ . وأبلغت اللجنة الاستشارية ، في هذا الصدد ، بأن الرقم المدرج للاحتياجات الفنية لعام ١٩٨٧ ، وقدره ٤٠٠ ٧٣٠ دولار ، ينبغي أن يخفض بمقدار ٤٠٠ ٦٠ دولار بحيث يصبح ٠٠٠ ٦٦٠ دولار ، ويتعلق هذا الامر ، كما أشير إليه في الفقرتين ١٢ و ١٣ أدناه ، بتخفيض الاحتياجات تحت الباب ٤ من الميزانية البرنامجية . ولذلك فإن الاحتياجات الفنية المنقحة تحت الابواب ١ و ٤ و ٩ و ٢٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ تقدر بما مجموعه ١٠٠ ٣٣٣ ١ دولار ، وهو يتألف من ١٠٠ ٦٧٣ دولار لعام ١٩٨٦ و ٠٠٠ ٦٦٠ دولار لعام ١٩٨٧ .

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الامين العام يقترح تمويل الانشطة الفنية الإضافية في عام ١٩٨٦ ، وجميعها يتعلق بالباب ٢٣ "من ضمن الاموال التي سبق أن خصصتها الجمعية العامة في دورتها الاربعين" (المرجع نفسه ، الفقرة ٢) . ومع ذلك فهو يلتمس رصد اعتمادات إضافية لعام ١٩٨٧ مجموعها ٤٠٠ ٧٥٢ دولار على النحو التالي :

Digitized by UNOG Library

الباب		المبلغ المطلوب (بدولارات الولايات المتحدة)
١ -	تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما	٩٠٠ ٢٥
٤ -	أجهزة تقرير السياسة (الانشطة الاقتصادية والاجتماعية)	٢٠٠ ٥٥ (أ)
٩ -	الشركات عبر الوطنية	٣٠٠ ١٢١
٢٣ -	حقوق الإنسان	٠٠٠ ٥٥٠
	المجموع لا يشمل الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤٠٠ ٧٥٢

(أ) انظر الفقرتين ١٢ و ١٣ أدناه .

٤ - إن المبلغ الذي طلبه الامين العام وقدره ٤٠٠ ٧٥٢ دولار لعام ١٩٨٧ يتجاوز بمقدار ٤٠٠ ٩٢ دولار مجموع الاحتياجات لعام ١٩٨٧ التي تبلغ ٠٠٠ ٦٦٠ دولار والوارد ذكرها في الفقرة ٢ أعلاه . وتناقش الفقرتان ٢٢ و ٢٣ أدناه أسباب هذا الاختلاف الذي يتعلق كليا بالباب ٢٣ .

٥ - وتقدّر الاحتياجات من خدمة المؤتمرات ، على أساس التكلفة الكاملة ، بمبلغ ٢٠٠ ١٤٨ دولار في عام ١٩٨٦ ومبلغ ٦٠٠ ٢٩٤ ١ دولار في عام ١٩٨٧ . وكما ذكر الامين العام في الفقرة ٣ من تقريره ، فإن أية موارد إضافية قد تلزم لعام ١٩٨٦ ستُطلب تحت الباب ٢٩ في إطار التقرير النهائي لاداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ الذي سيقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين . أما تقديرات عام ١٩٨٧ فسيجرى النظر فيها في سياق البيان الموحّد للاحتياجات من خدمة المؤتمرات الذي سيقدمه الامين العام الى الجمعية العامة قرب نهاية الدورة الحالية (انظر A/C.5/41/58) .

٦ - وترد في الفقرات من ٧ الى ٢٦ أدناه تفاصيل طلبات الامين العام تحت الابواب ١ و ٤ و ٩ و ٢٣ من الميزانية البرنامجية ، وتعليقات اللجنة الاستشارية عليها . ومع ذلك ، تشير اللجنة الاستشارية منذ البداية الى انه نظرا للازمة المالية الراهنة للامم المتحدة ، فإنه من الاهمية بمكان دراسة الطلبات المقدمة لتخصيص موارد ، سواء

Digitized by UNOG Library

لانشطة جديدة أو مستمرة ، لا من وجهة نظر موضوعية مجردة فحسب وإنما أيضا في النطاق الاوسع المتعلق بحالة الموارد في المنظمة . ويصدق هذا بوجه خاص على المقترحات التي تتضمن استثناءات من الممارسات العامة (انظر الفقرتين ٧ و ١١ أدناه) .

الباب ١ : تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

٧ - أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بقراره ٥٢/١٩٨٦ ، بتمديد مدة انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق لعام ١٩٨٧ اسبوعا إضافيا (أي لتصبح خمسة أسابيع بدلا من أربعة) . وتذكّر اللجنة الاستشارية ، في هذا الصدد ، بأن الامين العام قد لاحظ ، في ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، أن الجمعية العامة قد أذنت بدفع نفقات سفر وإقامة أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق ، كاستثناء خاص من المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٧٩٨ (د - ١٧) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٢ ، لفترة تجريبية تبدأ في عام ١٩٨٧ . كما لاحظ الامين العام أن المجلس الاقتصادى والإجتماعي ولئن كان قد أوصى بأن تكون فترة انعقاد كل من الدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق خمسة أسابيع ، على أساس تجريبي ، "فمن المقدّر أن تمتد الدورة السابعة والعشرون لعام ١٩٨٧ ، أربعة أسابيع كالعادة"(٣) .

٨ - ووفقا للفقرة ٤ من تقرير الامين العام (A/C.5/41/3) ، فإن الآثار المالية المترتبة على قرار المجلس تبلغ ٤٠٠ ٣٣ دولار على أساس التكلفة الكاملة . ومع ذلك يطلب الامين العام ، كما جاء في الفقرة نفسها ، وعلى أساس الخبرة السابقة ، رصد اعتماد لتغطية تكاليف حضور ١٤ عضوا فقط (٥٠٠ ١٤ دولار) . وإذ تضع اللجنة الاستشارية في الاعتبار ملاحظاتها الواردة في الفقرة ٦ أعلاه ، فليس لديها اعتراض على تقدير الامين العام .

٩ - ويتناول المقرر ١٢٨/١٩٨٦ قرار المجلس بأن تعقد ، في عام ١٩٨٧ ، دورة ثانية للهيئة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وكما لوحظ في الفقرة ٥ أعلاه ، سيجري تناول التكاليف الإضافية لخدمة المؤتمرات (٧٠٠ ٣٤٢ دولار) في إطار البيان الموحد لتكاليف خدمة المؤتمرات الذي سيقدم الى الجمعية العامة قرب نهاية دورتها الحالية (انظر A/C.5/41/58) .

١٠ - وطلب المجلس ، في المقرر نفسه ، الى الامين العام أن يدعو ممثلا عن كل من حركات التحرير الثلاث التي تعترف بها حاليا منظمة الوحدة الافريقية الى المؤتمر

Digitized by UNOG Library

الدولي المذكور أعلاه ، المقرر عقده في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وتقدر تكاليف السفر والإقامة ذات الصلة للممثلين الثلاثة بمبلغ ٤٠٠ ١١ دولار .

الباب ٤ - أجهزة تقرير السياسة (الانشطة الاقتصادية والاجتماعية)

١١ - كما يتبين من الفقرة ٣ أعلاه ، فإن مجموع الاحتياجات المنقحة لعام ١٩٨٧ تحت الباب ٤ يبلغ ٢٠٠ ٥٥ دولار تعزى الى قرار المجلس الاقتصادى والإجتماعي ١٩٨٦/٣٠ . وكما جاء في الفقرة ٩ من تقرير الامين العام (A/C.5/41/3) ، فإنه ستعقد ، عملا بذلك القرار ، دورة للجنة مركز المرأة لمدة خمسة أيام عمل في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . كما قرر المجلس عقد الدورة في نيويورك ؛ مما يمثل استثناء من المبدأ المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بأن تجتمع هيئات الامم المتحدة في مقرها الثابت (انظر الفقرة ١٤ أدناه) .

١٢ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقدير المنقح وقدره ٢٠٠ ٥٥ دولار يتألف مما يلي :

	بدولارات الولايات المتحدة
سفر ٣٢ ممثلا للدول الاعضاء الى نيويورك	٢٠٠ ٢٦
سفر الموظفين (٥ موظفين فنيين تابعين لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، و ٤ موظفين ، بواقع موظف واحد من كل من اللجان الإقليمية الاربع)	٠٠٠ ٢٩
المجموع	٢٠٠ ٥٥

١٣- ووفقا لما ذكره ممثلو الامين العام ، فقد حُسب التقدير الاصلي لتكاليف سفر الممثلين (٦٠٠ ٨٦ دولار) على أساس التكلفة الكاملة ؛ بيد أنه تقرر ، استنادا إلى معدل الحضور في الماضي ، توفير نفقات في سنة ١٩٨٧ لما نسبته ٨٠ في المائة من الحضور . وأدى التخفيض المترتب على ذلك ، بالاضافة الى الوفورات التي تحققت من الدورة السابقة التي عقدتها اللجنة في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٦ ، الى التقدير المنقح البالغ ٢٠٠ ٢٦ دولار .

Digitized by UNOG Library

١٤- وكما لوحظ في الفقرة ١١ أعلاه ، فان عقد دورة اللجنة في نيويورك سيشكل استثناء مما ورد في قرار الجمعية العامة ٣٤٣/٤٠ ، مما سيستلزم وفقا لما ذكره الامين العام في الفقرة ١٠ من تقريره (المرجع نفسه) "الحصول على موافقة الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين ، بعد قيام لجنة المؤتمرات بالنظر في المسألة" . ولم توضّح للجنة الاستشارية الاسباب التي دفعت المجلس الى اتخاذ قرار بعقد الدورة في نيويورك . وفيما يتعلق بتكاليف عقد الدورة ، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات غير المتصلة بخدمة المؤتمرات ستبلغ على أساس التكلفة التامة ، ما مجموعه ٦٠٠ ١١٥ دولار بالنسبة لنيويورك ، مقابل المبلغ المقدر لفيينا وهو ٦٠٠ ١٠٤ دولار . وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقدير الاخير يغطي تكاليف سفر خمسة موظفين من نيويورك ، أي ثلاثة من موظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية واثنين من موظفي مكتب خدمات الامانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن موظف واحد من كل من اللجان الاقليمية الاربع .

١٥- كذلك أبلغ ممثلو الامين العام اللجنة بأن تكلفة خدمات المؤتمرات بالنسبة لانعقاد الدورة في فيينا تُقدر بمبلغ ١٠٠ ١٨١ دولار على أساس التكلفة الكاملة . ويقابل هذا مبلغ ٤٠٠ ٢٢٥ دولار المقدر لنيويورك ، والوارد ذكره في الفقرة ١٢ من تقرير الامين العام . بيد انه وفقا لما ذكره ممثلو الامين العام ، بامكان إدارة شؤون المؤتمرات أن تستوعب خمسة أيام من تكاليف خدمات الجلسات ، أي ٥٠٠ ٤٨ دولار ، إذا عقد الاجتماع في نيويورك خلال الفترة من ٥ الى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

١٦- وتعتقد اللجنة الاستشارية أن هذا الافتراض سابق لاوانه نظرا للازمة المالية . ولهذا ، ترى اللجنة الاستشارية ، دون أن يكون لديها أي رغبة في المساس بمناقشات لجنة المؤتمرات بشأن هذه المسألة ، أن القرار القاضي بعقد دورة للجنة في نيويورك ينبغي استعراضه في إطار برنامج عمل المنظمة لعام ١٩٨٧ . وريثما يجري هذا الاستعراض ، الذي يجب الاضطلاع به بالضرورة في وقت لاحق ، ويجري الاستعراض الذي تقوم به لجنة المؤتمرات ، توصي اللجنة الاستشارية بقبول التقدير المنقح الذي قدمه الامين العام بمبلغ قدره ٣٠٠ ٥٥ دولار تحت الباب ٤ .

الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية

١٧- تقضي أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٥/١٩٨٦ برصد اعتماد تحت الباب ٩ من الميزانية البرنامجية لسفر وإقامة ١٦ من المستشارين الخبراء في سنة ١٩٨٧ ، بتكلفة تقدر بمبلغ ٣٠٠ ١٢١ دولار . وكما لاحظ الامين العام في الفقرة ١٤ من

Digitized by UNOG Library

تقريره (A/C.5/41/3) ، أدرجت أصلا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ الموارد اللازمة لهذا الغرض ، غير أنها ألغيت بعد ذلك بناء على توصية اللجنة الاستشارية . وفي هذا الصدد ، تُذكِّر اللجنة الاستشارية بأنها أوصت في تقريرها الاول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ بأن "اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ينبغي ... أن تستعرض دور ومهمة الخبراء وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين"(٤) .

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية ، من الفقرة ٤ من التقرير الذي قدمه الامين العام الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مسألة المستشارين الخبراء(١) ، وهو التقرير الذي نظر فيه المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ ، أن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية أعربت في نيسان/ابريل ١٩٨٦ "عن الرغبة في استمرار الاعتماد على مساعدة المستشارين الخبراء بعد عام ١٩٨٦ ، وفي زيادة مهامهم الاستشارية لتحقيق أقصى انتفاع بمعارفهم المتنوعة" . ويورد التقرير أيضا طلب اللجنة(٥) أن يستمر المستشارون الخبراء في "معاونة اللجنة في أعمالها والمشاركة في مناقشاتها لكافة القضايا المتصلة بأنشطة الشركات عبر الوطنية ، بما في ذلك تقديم المشورة والاقتراحات الى المركز [مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية] فيما يتعلق بمجالات مدونة قواعد السلوك ، والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والاعلامية والبحوث ، وببرنامج العمل عامة" .

١٩ - كذلك ، قُدّمت الى اللجنة الاستشارية ، بناء على طلبها ، النفقات المتكبدة في عام ١٩٨٦ لسفر واقامة المستشارين الخبراء . وعلى أساس هذه المعلومات ، ومع مراعاة ما قدمته اللجنة الاستشارية من ملاحظات في الفقرة ٦ أعلاه ، فإنها توصي بخفض التقدير من ٣٠٠ ١٢١ دولار ليصبح ٠٠٠ ١٠٠ دولار .

الباب ٢٣ - حقوق الانسان

٢٠ - كما أوضح الامين العام في الفقرة ١٦ من تقريره (A/C.5/41/3) ، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الاولى لعام ١٩٨٦ ، ٣ قرارات و ١٢ مقررا بناء على توصية لجنة حقوق الانسان ، تقدر الآثار المالية المترتبة عليها بمبلغ ١٠٠ ٦٧٣ دولار لعام ١٩٨٦ و ٦٠٠ ٤٥٧ دولار لعام ١٩٨٧ ، صافية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين . وكما أوضح الامين العام في الفقرة نفسها ، فإن نصوص تلك القرارات والمقررات وما يقابلها من بيانات بالآثار المترتبة عليها في الميزانية

Digitized by UNOG Library

البرنامجية ترد في تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والاربعين[٢] . ويوجز الجدول التالي الآثار المالية المترتبة على تلك القرارات والمقررات .

القرار/المقرر	الآثار المالية غير المتصلة بخدمة المؤتمرات	
	١٩٨٦	١٩٨٧
	(بدولارات الولايات المتحدة)	
القرار ١٩٨٦/٣٦	٤٠٠ ٦٥ (أ)	٨٠٠ ٣
القرار ١٩٨٦/٣٧	-	(ب)
القرار ١٩٨٦/٤٠	-	(ب)
المقرر ١٩٨٦/١٣٣	-	(ب)
المقرر ١٩٨٦/١٣٤	٣٠٠ ٤٥ (أ)	٥٠٠ ٢
المقرر ١٩٨٦/١٣٥	٦٠٠ ٤١ (أ)	٢٠٠ ١
المقرر ١٩٨٦/١٣٦	٠٠٠ ٣٨ (أ)	٣٠٠ ١
المقرر ١٩٨٦/١٣٧	٩٠٠ ٣٧ (أ)	٥٠٠ ٢
المقرر ١٩٨٦/١٣٨	٤٠٠ ٤١ (أ)	٢٠٠ ١
المقرر ١٩٨٦/١٣٩	٣٠٠ ٢٠٣ (أ)	١٠٠ ٣٤٩
المقرر ١٩٨٦/١٤٠	٤٠٠ ٤٤ (أ)	٠٠٠ ١
المقرر ١٩٨٦/١٤١	-	(ب)
المقرر ١٩٨٦/١٤٢	-	(ب)
المقرر ١٩٨٦/١٤٣	٠٠٠ ٨٥ (أ)	٨٠٠ ٢٩
المقرر ١٩٨٦/١٤٥	٨٠٠ ٧٠ (أ)	٢٠٠ ٦٥
المجموع (لا يشمل الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين)	١٠٠ ٦٧٣ (أ)	٦٠٠ ٤٥٧

(أ) تكاليف سيجرى استيعابها .

(ب) تكاليف خدمة المؤتمرات (انظر الفقرة ٥ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

٢١ - وكما لوحظ في الفقرة ٣ أعلاه ، يقترح الامين العام أن تمول ، في حدود الاعتمادات الموجودة جميع الانشطة الاضافية في عام ١٩٨٦ ، وتقدر تكلفتها بمبلغ ١٠٠ ٦٧٣ دولار . وتذكّر اللجنة الاستشارية ، في هذا الصدد ، بأنه تم رصد مبلغ ٥٠٠ ٥٦٠ دولار تحت الباب ٢٣ لتغطية احتياجات الولايات الجديدة أو المجددة في عام ١٩٨٦ . وأبلغت اللجنة ، ردا على استفساراتها ، بأنه لم يرصد إلاّ مبلغ ١٠٠ ٣٧١ دولار لهذا الغرض ، بسبب الازمة المالية . وأبلغت اللجنة كذلك أن مجموع الاحتياجات لعام ١٩٨٦ يبلغ ٨٠٠ ٩٤٥ دولار بالفعل بسبب القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراته لعام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . ولذلك ، فمن المنتظر أن يكون مبلغ ١٠٠ ٣٧١ دولار قد انفق بالكامل في نهاية ١٩٨٦ .

٢٢ - وكما يتبين من الجدول الوارد في الفقرة ٢٠ أعلاه ، فإن الآثار المالية تحت الباب ٢٣ لعام ١٩٨٧ تبلغ ما مجموعه ٦٠٠ ٤٥٧ دولار . بيد أنه كما ذكر الامين العام في الفقرة ١٨ من تقريره (المرجع نفسه) ، وكما هو مبين في الفقرة ٣ أعلاه ، يطلب الامين العام رصد مبلغ ٠٠٠ ٥٥٠ دولار لعام ١٩٨٧ تحت الباب ٢٣ ، أي بزيادة قدرها ٤٠٠ ٩٢ دولار على المجموع البالغ ٦٠٠ ٤٥٧ دولار والمعزو الى قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٦ .

٢٣ - وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة من الفقرة ١٧ من تقرير الامين العام أن المجلس اتخذ قرارات ومقررات أخرى في دوراته لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ترتبت عليها آثار في الميزانية تبلغ ٥٠٠ ٢٧ دولار لعام ١٩٨٧ . وبالتالي ، فإن الموارد المقدرة اللازمة لتنفيذ أنشطة عام ١٩٨٧ والمطلوبة في القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ تبلغ ١٠٠ ٤٨٥ دولار . وبالاضافة الى ذلك ، يذكر الامين العام في الفقرة ١٧ من تقريره أنه يمكن ، على أساس الخبرة السابقة ، "الافتراض بأنه سوف تنشأ احتياجات اضافية لعام ١٩٨٧ نتيجة لمقررات اللجنة [لجنة حقوق الانسان] والمجلس في عام ١٩٨٧" . ونظرا لعدم رصد أية اعتمادات في الميزانية البرنامجية تحت الباب ٢٣ لتنفيذ الانشطة المتصلة بالولايات الجديدة والمجددة في عام ١٩٨٧ ، فإن الامين العام يطلب رصد اعتماد بمبلغ ٠٠٠ ٥٥٠ دولار .

٢٤ - يورد الامين العام في الفقرة ١٨ من تقريره (المرجع نفسه) تفصيلا للاعتماد المطلوب حسب أوجه الانفاق ؛ وهذا التفصيل يرد أدناه ، بالاضافة الى تفصيل مماثل للجزء (٦٠٠ ٤٥٧ دولار) المعزو الى قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٦ .

Digitized by UNOG Library

(بدولارات الولايات المتحدة)

	الاعتماد المطلوب لعام ١٩٨٧ والبالغ	احتياجات عام ١٩٨٧ المعززة لقرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٦
المساعدة المؤقتة العامة	٣٥٢ ٢٠٠	٣٥٢ ٢٠٠
الخبراء الاستشاريون	٣٠ ٠٠٠	-
العمل الاضافي	٥ ٠٠٠	١ ٢٠٠
سفر الممثلين	١٣٠ ٠٠٠	٧٥ ١٠٠
سفر الموظفين	٢٧ ٠٠٠	١٧ ٤٠٠
استئجار المعدات	١٠ ٨٠٠	٨ ٥٠٠
مصروفات التشغيل العامة	٥ ٠٠٠	٣ ٢٠٠
المجموع	٥٥٠ ٠٠٠	٤٥٧ ٦٠٠

٣٥ - وكما تبين مما سبق ، فإن المساعدة المؤقتة العامة تشكل جل (٣٥٢ ٢٠٠ دولار) الاحتياجات . وتلاحظ اللجنة الاستشارية ، من دراستها للقرارات والمقررات ، أن هذا المبلغ متصل بثلاثة مقررات :

		بدولارات الولايات المتحدة
المقرر ١٣٩/١٩٨٦	تمديد لمدة سنتين لولاية الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي	٨٠٠ ٢٦٥
المقرر ١٤٣/١٩٨٦	تمديد لمدة سنة واحدة لولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان في شيلي	٢٠٠ ٢١
المقرر ١٤٥/١٩٨٦	ما للمساعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى نظام جنوب افريقيا العنصري والاستعماري من آثار ضارة فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الانسان	٢٠٠ ٦٥
	المجموع	٢٠٠ ٣٥٢

Digitized by UNOG Library

٢٦ - وكما ذكر في الفقرة ٢١ أعلاه ، فقد قُدمت الى اللجنة الاستشارية معلومات عن النفقات المتكبدة في عام ١٩٨٦ تحت الباب ٢٣ . وكان معروضا عليها أيضا معلومات عن التقديرات الاصلية للاحتياجات ، والاعتمادات الفعلية والنفقات المتكبدة خلال فترتي السنتين السابقتين . ومع مراعاة تلك البيانات ، وفضلا عن جميع المعلومات الاخرى المعروضة على اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالقرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٦ بناء على توصية لجنة حقوق الانسان ، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض طلب الامين العام رصد مبلغ ٠٠٠ ٥٥٠ دولار ليصبح ٠٠٠ ٤٠٠ دولار . وفي الوقت نفسه ، ترى اللجنة أن هذا المستوى يمثل الحد الادنى المطلوب لتنفيذ الانشطة التي ووفق أو سيُوافق عليها لعام ١٩٨٧ . ولذلك فهي توصي كذلك بأنه في حالة الاخذ بمزيد من تدابير الاقتصاد في التكلفة ، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان تماما ما أوصت به اللجنة الاستشارية بالفعل من تخفيض .

٢٧ - وفي الفقرتين ١٩ و ٢٦ أعلاه ، أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيضات يبلغ مجموعها ٣٠٠ ١٧١ دولار . ولذلك فهي توصي بالموافقة على المبالغ الاضافية-التالية لعام ١٩٨٧ والمعزوة الى قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه العاديتين الاولى والثانية لعام ١٩٨٦ :

الباب		المبلغ المطلوب بدولارات الولايات المتحدة
١ -	تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما	٩٠٠ ٢٥
٤ -	أجهزة تقرير السياسة (الانشطة الاقتصادية والاجتماعية)	٢٠٠ ٥٥
٩ -	الشركات عبر الوطنية	٠٠٠ ١٠٠
٢٣ -	حقوق الانسان	٠٠٠ ٤٠٠
	المجموع (لا يشمل الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين)	١٠٠ ٥٨١

٢٨ - وسيلزم رصد مبلغ ٩٠٠ ٦٢ دولار تحت الباب ٣١ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) ، يقابله زيادة بمبلغ مساو تحت باب الايرادات ١ (الايرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) .

Digitized by UNOG Library

الملاحظات

(١) E/1986/105 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٦ ، الملحق رقم ٢ (E/1986/22) .

(٣) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٦ (A/40/6) ، المجلد الاول ، الفقرة ١ - ٤٩ .

(٤) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٧ (A/40/7) ، الفصل الثاني ، الفقرة ٩-٦ .

(٥) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٦ ، الملحق رقم ٧ (E/1986/27) ، الفقرة ١٣٢ .

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/41/7/Add.2

التقرير الثالث

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على التوصيات والقرارات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية

(البند ١١٨ من جدول الاعمال)*

[الاصل : بالانكليزية]
[٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦]

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في البيان المقدم من الامين العام (A/C.5/41/22) بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على التوصيات والقرارات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية[(١)] . واجتمعت اللجنة الاستشارية ، أثناء نظرها في هذا الموضوع ، مع ممثلي الامين العام الذين قدموا معلومات إضافية في هذا الشأن .

٢ - ويرد في الفقرتين ١٤ و ١٥ من البيان موجز بالآثار المالية لمختلف توصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية . ويتوخى الامين العام تحقيق وفورات صافية تبلغ ٠٠٠ ١٣٧ دولار (نفقات إضافية يبلغ مجموعها ٠٠٠ ٠٨٧ ٢ دولار تقابلها تخفيضات في التكاليف تبلغ ٠٠٠ ٢٢٤ ٢ دولار) .

٣ - وفيما يتعلق بالجدول المنقح للاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية ، لفتت اللجنة الاستشارية الانتباه ، في الفقرات من ٦ الى ١٦ من تقريرها عن نظام المعاشات التقاعدية للامم المتحدة (A/41/790) ، الى العديد من مجالات الاختلاف الهامة بين لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة . ويرد في الفقرة ٣٨ من تقرير اللجنة الاستشارية (المرجع نفسه) تفسير للتباين في تقديرات تخفيض التكاليف المقدمة من لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية . وقد أبلغ ممثلو الامين العام اللجنة الاستشارية بأن تقدير الوفورات المتصل بالامم المتحدة احتُسب على أساس متوسط حسابي

---

* النظام الموحّد للامم المتحدة : تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية .

Digitized by UNOG Library

باستخدام الدرجة السادسة من الرتبة ف - ٤ ، وهو يمثل مؤشرا جيدا على الوفورات المعنية للميزانية العادية .

٤ - وفيما يتعلق بالجدول المنقح لمدفوعات نهاية الخدمة ، يذكر الامين العام في الفقرة ٩ من بيانه (A/C.5/41/22) انه في الوقت الذي سيطبق فيه الجدول المنقح اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ بالصيغة التي أعلنتها لجنة الخدمة المدنية الدولية ، لن تنفذ المدفوعات الفعلية بموجب الجدول المنقح حتى عام ١٩٨٧ نظرا للازمة المالية الراهنة .

٥ - واستجابة لاستفسارات فيما يتعلق بالإجراء الخاص بالفصل بين آثار التضخم وآثار تقلبات أسعار العملات (معامل تصحيح الاجر) ، أبلغ ممثلو الامين العام اللجنة الاستشارية بأن هذه المسألة تشمل ١٦ مركز عمل . وقد استتبع تطبيق ترتيب معامل تصحيح الاجر لشهري أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ إجراء تعديلات إيجابية لتسوية مقر العمل لسبعة مراكز عمل وإجراء تعديلات سلبية لسبعة مراكز عمل أخرى ، في حين ظلت تسوية مقر العمل لمركزي عمل دون تغيير . وفيما يتعلق بمكاتب الامم المتحدة ووحداتها في جنيف وفيينا بصفة خاصة ، يذكر الامين العام ، في الفقرة ١٣ من بيانه ، انه نظرا للازمة المالية الراهنة ، فإنه لا يعتزم تطبيق معامل تصحيح الاجر إلا ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . وتقدر التكلفة الاضافية ، التي تتحملها الميزانية العادية لعام ١٩٨٧ ، بمبلغ ٠٠٠ ٤٧٠ ١ دولار (بالمقارنة بتقدير يبلغ ٠٠٠ ٩٦٠ ١ دولار إذا طبق معامل تصحيح الاجر اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦) .

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٥ من بيان الامين العام انه سيلزم القيام في تاريخ لاحق بمعالجة ما سترتبه الجداول المنقحة للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين من آثار على صندوق معالجة الضرائب .

٧ - ويذكر الامين العام ، في الفقرة ١٦ من بيانه ، انه يعتزم بيان أثر توصيات لجنة الخدمة المدنية وقراراتها في التقرير الاول عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (انظر A/C.5/41/40) . وتوافق اللجنة الاستشارية على هذا النهج .

الملاحظات

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٣٠ (A/41/30 و Corr.1 و 2) .

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/41/7/Add.3

التقرير الرابع

معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح : التقديرات المنقحة المترتبة على توصيات مجلس أمناء معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح الواردة في الوثيقة A/41/666

(البند ٦٢ (هـ) من جدول الاعمال)*

[الاصل : بالانكليزية]
[٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦]

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقرير الامين العام بشأن التقديرات المنقحة المترتبة على توصيات مجلس أمناء معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح (A/C.5/41/10) . وترد هذه التوصيات في الفرع الثالث من الوثيقة A/41/666 الذي يتناول أنشطة المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح بوصفه مجلس أمناء معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .

٢ - وقد وافقت الجمعية العامة على النظام الاساسي للمعهد في قرارها ١٤٨/٣٩ حاء المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ وهو وارد في مرفق ذلك القرار . ووفقا للمادة الثامنة من النظام الاساسي ، قامت اللجنة الاستشارية في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ بتقديم تعليقاتها وتوصياتها الى مجلس أمناء المعهد عن الميزانية السنوية المقترحة للمعهد لسنة ١٩٨٧ .

٣ - وفي الفقرة ٣٣ من تقرير الامين العام بشأن المجلس الاستشاري بوصفه مجلس أمناء المعهد (A/41/666 ، الفرع الثالث) ، نُصَّ على ما يلي :

---

* استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة : المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح .

Digitized by UNOG Library

"كان معروضا على المجلس ، لدى استعراضه للحالة المالية للمعهد ونظره في الميزانية السنوية المقترحة لعام ١٩٨٧ ، مشروع برنامج العمل ووثيقة الميزانية المقترحة اللذان أعدهما المعهد ، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وفي ضوء التعليقات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، ومع التسليم بالحالة المالية الخطيرة التي تواجهها الامم المتحدة بأسرها ، أدخل المجلس تغييرات معينة على مشروع برنامج عمل المعهد وخفض الميزانية المقترحة" .

٤ - ووفقا للمادتين الثالثة والسابعة من النظام الاساسي للمعهد ، يوصي مجلس الامناء ، وفقا للفقرة ٣٦ من التقرير (A/41/666) ، بطلب إعانة قدرها ٥٠٠ ٩٨ دولار لعام ١٩٨٧ من الميزانية العادية للامم المتحدة . وعلى أساس الإيرادات المضمونة من مصادر طوعية لسنة ١٩٨٧ والتي تبلغ ٢٥٩ ٣٣٩ دولارا (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٤) فإن أقصى إعانة يمكن طلبها وفقا لاحكام النظام الاساسي للمعهد سيكون مقدارها ٦٠٠ ١٦٤ دولار . وفي هذا الصدد ، تحيط اللجنة الاستشارية علما بالبيان الوارد في الفقرة ٣٦ والذي نصّه "ورأى المجلس انه من الضروري طلب إعانة من الميزانية العادية للامم المتحدة ، ولكن في ضوء الازمة المالية الخطيرة ينبغي أن يكون مستوى هذه الإعانة هو الحد الادنى المطلق من الدعم اللازم للوفاء بمسؤوليات المعهد التي يفرضها نظامه الاساسي . ولذا أوصى المجلس بطلب إعانة قدرها ٥٠٠ ٩٨ دولار لسنة ١٩٨٧ ، ولو انه استرعى الانتباه الى أن الاقتصار على هذا المبلغ سيشكل صعوبات خطيرة جدا للمعهد وتطوره" .

٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم اللجنة الخامسة بإبلاغ الجمعية العامة بأنها اذا ما قررت الموافقة على توصية مجلس أمناء المعهد بطلب إعانة فسوف يلزم اعتماد اضافي قدره ٥٠٠ ٩٨ دولار تحت الباب ٢ باء (أنشطة شؤون نزع السلاح) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/41/7/Add.4

التقرير الخامس

التقديرات المنقحة تحت الباب ٣٢ (التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية لاماكن العمل) : الاضرار الناجمة عن الهزة الارضية في مقر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الاصل : بالانكليزية]
[٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦]

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقرير الامين العام (A/C.5/41/15) ، الذي يقدم فيه مقترحات لإصلاح الاجزاء التي لحقت بها أضرار في مجمّع مباني مقر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو بشيلي ، بسبب الهزة الارضية الشديدة التي حدثت في آذار/مارس ١٩٨٥ ، وبسبب الفيضانات والهزات الارضية الاخف التي حدثت في حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

٢ - وكما جاء في مقدمة التقرير ، أُصيب جزءان بأضرار جسيمة وهما : ثلاثة من الجسور الاربعة المعلقة الموصلة بين المبنى الرئيسي الدائري الهيكل ومبنى الخدمات الاساسي ، وجزء من ساحة الطابق الارضي في الجانب الغربي ، بما في ذلك حيز المكاتب المؤقتة في ذلك المكان .

٣ - وأشار الامين العام في الفرع الاول من تقريره الى أن الخبراء الاستشاريين قاموا بتقييم الاضرار المتكبدة وبحث مختلف الخيارات التقنية ، وخلصوا الى انه يمكن إصلاح الجسور الموصلة ومنطقة الساحة وإعادة تهيئتها .

٤ - وعلى ذلك الاساس ، أوضح الامين العام بإيجاز ، في الفرع الثاني ، أعمال التصميم والانشاءات/الإصلاحات النهائية التي يجب تنفيذها . ومن المتوقع أن يستغرق إصلاح الجسور والهياكل المتصلة بها ١٠ أشهر وتقدر تكاليفه بمبلغ ٠٠٠ ١٨٠ دولار . أما أعمال إصلاح ساحة الطابق الارضي في الجانب الغربي وتحويل حيز المكاتب المؤقتة في ذلك المكان الى مرفق دائم ، فيقدر انها ستستغرق ثمانية أشهر وانها ستكلف مبلغ

Digitized by UNOG Library

٠٠٠ ٢٣٠ دولار . وأكد ممثلون عن الامين العام للجنة الاستشارية انه سيتم الانتهاء من جميع أعمال الإنشاءات/الإصلاحات المزمعة قبل نهاية عام ١٩٨٧ .

٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على تقديرات الامين العام بشأن أعمال إصلاح الاضرار الناجمة عن الهزة الارضية المذكورة أعلاه والتي ستكلف في مجموعها ٠٠٠ ٤١٠ دولار تحت الباب ٣٢ (التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية لاماكن العمل) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/41/7/Add.5

التقرير السادس

التغطية بالتأمين الصحي للموظفين المعينين محليا من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بهـا في مراكز عمل محددة

[الاصـل : بالإنكليزيـة]
[٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦]

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقرير الامين العام عن التغطية بالتأمين الصحي للموظفين المعينين محليا من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في مراكز عمل محددة (A/C.5/41/17) ، الذي قدمه عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٤٠ الف المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . وفي الفقرة ٨ من ذلك القرار ، وافقت الجمعية العامة على الاخذ ، وفقا لتوصية لجنة الخدمة المدنية الدولية[1] ، بالتغطية بالتأمين الصحي فيما بعد الخدمة للموظفين السابقين المعينين محليا الذين اشتركوا في خطة المساعدة في نفقات العلاج الطبي ، الواردة في التذييل هاء للنظام الاداري لموظفي الامم المتحدة . وقد جاءت تلك الموافقة على أساس أن يقدم الامين العام الى الجمعية في دورتها الحادية والاربعين الآثار المالية المترتبة على اعادة صياغة النظام ليصبح مماثلا لغيره من نظم التأمين الصحي في النظام الموحد ، للامم المتحدة . وفي هذا تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الامين العام أن اعادة صياغة خطة المساعدة في نفقات العلاج الطبي لا تتطلب التوسع في نطاق التغطية التي تقدمها الخطة لكي تشمل الموظفين السابقين فحسب ، بل تتطلب أيضا تنقيح هيكل استحقاقاتها وتوفير نظام للاشتراكات .

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢ من تقرير الامين العام ان خطة المساعدة في نفقات العلاج الطبي ، بصيغتها الواردة حاليا في التذييل هاء للنظام الاداري للموظفين ، لا تقوم على الاشتراكات وترد للمشتركين "النفقات المعقولة المتكبدة في علاج الامراض أو الاصابات أو نفقات الامومة أو العناية بالاسنان" . وهذه الخطة متاحة في مراكز العمل خارج المقر ، باستثناء مراكز العمل التي تقدم فيها المنظمة خططا أخرى للتأمين الصحي (باريس وبانكوك وجنيف وروما وسنتياغو وفيينا ولاهاي ولندن

Digitized by UNOG Library

ومكسيكو وواشنطن) . وكما ذكر في نفس الفقرة فإن "جميع موظفي الامم المتحدة الذين يعينون محليا من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها لفترة ثلاثة أشهر أو أكثر ، وأزواجهم وأبنائهم غير المتزوجين ، دون من الخامسة والعشرين ، الذين لا يعملون على أساس التفرغ ، مشتركون ، بحكم الواقع ، في خطة المساعدة في نفقات العلاج الطبي" .

٣ - وكما هو مذكور في الفقرة ٨ من تقرير الامين العام ، فان الخطة الجديدة المقترحة المسماة خطة التامين الطبي ، ستحل محل خطة المساعدة في نفقات العلاج الطبي في جميع مراكز العمل التي تطبق فيها الخطة الاخيرة حاليا . وستقدم خطة التامين الطبي أيضا ، كما جاء في الفقرات ٦ ومن ١١ الى ١٥ من التقرير ، تغطية بالتامين الصحي فيما بعد الخدمة . وفي هذا الصدد ، تحيط اللجنة الاستشارية علما ببيان الامين العام الوارد في الفقرة ١٤ الذي ينص على أن "معايير استيفاء الشروط الواردة في الفقرات من ١١ الى ١٣ أعلاه للاشتراك في خطة التامين الطبي ستكون مشابهة للمعايير المطبقة في خطط التامين الصحي الاخرى التي توفرها المنظمة" . كما تحيط اللجنة الاستشارية علما بضرورة استيفاء الموظف السابق للمعيارين المجملين في الفقرة ١١ لكي يصبح مستوفيا لشروط الاشتراك في الخطة .

٤ - ناقش الامين العام مسالة تمويل الخطة الجديدة في الفقرات من ١٧ الى ٢١ من التقرير . وتبين الفقرة ١٧ ما يلي :

"تقدر تكلفة الخطة القائمة (خطة المساعدة في نفقات العلاج الطبي) التي تتحملها المنظمة بالكامل ، بما يعادل ٤,٥ في المائة من صافي تكاليف المرتبات المحلية في مراكز العمل المعنية . واستنادا الى هيكل الاستحقاقات المتعلق بالخطة المنقحة وبافتراض تنفيذ التامين الصحي لما بعد الخدمة للموظفين السابقين ، يقدّر أن تتضمن التكلفة الاجمالية لخطة التامين الطبي تكلفة تعادل ٧ في المائة من صافي تكاليف المرتبات المحلية ، أي بزيادة تبلغ نحو ٢,٥ في المائة من صافي تكاليف المرتبات المحلية ."

ويقارن هذا الرقم بنسبة ٦,٧٥ في المائة التي قدمها الامين العام في تقريره السابق عن هذا الموضوع(٢) . وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن نسبة ٧ في المائة تستند الى احصاءات أدق .

Digitized by UNOG Library

٥ - وعملا بالتوصية التي قدمتها لجنة الخدمة المدنية الدولية "بإعادة صياغة التذييل هاء بغية السماح للموظف بالاشتراك"[١] ، يقترح الامين العام تقاسم تكاليف الخطة . ووفقا للفقرة ٢١ من تقريره ، "حُددت معدلات مساهمة المشتركين بحيث تمثل في المتوسط ١,٢٥ في المائة من صافي تكاليف المرتبات المحلية ، وهي نسبة تقابل نصف التكاليف الاضافية المتوقعة للخطة الجديدة . أما المتبقي من التكلفة (٠,٧٥ في المائة من صافي تكاليف المرتبات المحلية) فستتحمله المنظمة" . وذكر الامين العام أيضا في نفس الفقرة أن هذه الترتيبات المتعلقة بتقاسم التكاليف مماثلة للترتيبات "المطبقة على موظفي الخدمات العامة المشمولين بخطط التأمين الصحي الاخرى داخل المنظمة" ، موضحا بذلك سبب تنقيح نسبة ١,٥ في المائة الواردة في التقرير السابق[٢] بوصفها نسبة مساهمة المشتركين .

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا انه ، وفقا لما ذكر في الفقرة ١٩ من التقرير (A/C.5/41/17) ، "سوف تستخدم نسبة مائة في المائة من صافي المرتب المنطبق لتحديد مساهمات الموظفين الموجودين بالخدمة ، بينما ستتخذ نسبة ٥٠ في المائة من صافي المرتب في المرتبة والدرجة اللتين يكون الموظف المتقاعد قد بلغهما وقت انتهاء خدمته في المنظمة ، أساسا لتحديد مساهمته" . ووفقا لذلك تستنتج اللجنة الاستشارية انه مع ازدياد نسبة المتقاعدين المشمولين بالخطة قد يلزم زيادة أقساط التأمين . وردا على استفسارات ، أكد ممثلو الامين العام أن الامر سيبقى قيد الاستعراض وان أي زيادة تطرأ سيجري تقاسمها بالتساوي بين المنظمة والمشتركين .

٧ - وفي الفقرة ٢٢ من التقرير ، يقدّر الامين العام تكلفة خطة التأمين الطبي في عام ١٩٨٧ بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دولار أي بزيادة قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ دولار عن المبلغ الذي قدر لعام ١٩٨٧ حسب الخطة الحالية (خطة المساعدة في نفقات العلاج الطبي) وقدره ٠٠٠ ٧٠٠ دولار . وقد قدر الرقم البالغ ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دولار ، الذي يوازي ٧ في المائة من صافي تكاليف المرتبات المحلية (انظر الفقرة ٤ أعلاه) ، على أساس افتراض أن خطة التأمين الطبي سوف تغطي في عام ١٩٨٧ نحو ٥٤٥ ١ موظفا ؛ أي الموظفين المشمولين حاليا بخطة المساعدة في نفقات العلاج الطبي وعددهم ٤٠٠ ١ بالاضافة الى ١٤٥ من الموظفين السابقين الذين قد ينضمون الى الخطة الجديدة على الفور (١٢٠) أو خلال سنة ١٩٨٧ (٢٥) .

٨ - وتمشيا مع ترتيبات تقاسم التكاليف الموضحة في الفقرة ٥ أعلاه ، ذكر الامين العام في الفقرة ٢٣ انه سيجري تقاسم التكاليف الاضافية ، وقدرها ٠٠٠ ٥٠٠ دولار في

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٨٧ ، بالتساوي بين المنظمة والمشتركين . ووفقا لما هو مبين في الفقرة ٢٢ ، سوف يبلغ اجمالي مساهمة المنظمة في عام ١٩٨٧ بالتالي ٠٠٠ ٩٥٠ دولار ، أي ٠٠٠ ٧٠٠ دولار مضافا اليها ٠٠٠ ٢٥٠ دولار .

٩ - لا يطلب الامين العام في الوقت الحاضر المبلغ الاضافي وقدره ٠٠٠ ٢٥٠ دولار . بل يقترح بدلا من ذلك ، كما جاء في الفقرة ٢٢ من التقرير ، أن يعالج الجزء المتعلق بالموظفين الموجودين بالخدمة (٠٠٠ ١٥٥ دولار) "في تسوية نسبة التكاليف العامة للموظفين التي ستدرج في التقرير الاول عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧" . أما الجزء المتعلق بالمتقاعدين (٠٠٠ ٩٥ دولار) فمن المتوقع "امكان تدبيره من الموارد العامة المعتمدة بالفعل للتأمين الصحي لما بعد الخدمة في اطار الباب ٢٨ كاف من الميزانية البرنامجية" . واللجنة الاستشارية توافق على هذه الترتيبات .

الملاحظات

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٣٠ (A/40/30 و Corr.1) ، الفقرة ١٦٢ .

(٢) انظر A/C.5/40/45 و Corr.1 ، الفقرة ١٠ .

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/41/7/Add.6

التقرير السابع

التقديرات المنقحة تحت الباب ٢٨ كاف (الادارة والتنظيم : المصروفات المتنوعة (التأمين العام))

[الاصـــل : بالإنكليزيـــة]
[٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦]

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقرير الامين العام بشأن التأمين العام (A/C.5/41/11) ، الذي يتضمن تقديرات منقحة تحت الباب ٢٨ كاف (الادارة والتنظيم : المصروفات المتنوعة (التأمين العام)) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وقد قدم التقرير عملا بتوصية اللجنة الاستشارية بقبول التقدير البالغ ٥٠٠ ٩٢٤ دولار لعام ١٩٨٦ تحت الباب ٢٨ كاف ، وبأن "تنظر الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين في احتياجات عام ١٩٨٧ ، وذلك في اطار تقرير يقدمه الامين العام يأخذ فيه بعين الاعتبار ، في جملة أمور ، الاحتياجات الفعلية في عام ١٩٨٦ ، وآخر اسقاطات المعدلات لعام ١٩٨٧ ، والنتائج التي ستسفر عنها الدراسات المتعلقة بالبدائل الممكنة للتأمين التجاري"[(١)] .

٢ - ويتبين من الجدول الذي يلي الفقرة ٥ من تقرير الامين العام ، ان احتياجات التأمين التجاري لعام ١٩٨٧ تقدر بمبلغ ٤٠٠ ١١٨ ١ دولار ، تشمل ٠٠٠ ٤٥٥ دولار للمسؤولية العامة و ٤٠٠ ٥٩١ دولار للتأمين على الممتلكات و ٠٠٠ ٧٣ دولار لتأمينات أخرى . ومع ذلك يطلب الامين العام ، لاسباب ورد شرحها في الفقرة ١٨ أدناه ، اعتمادا اضافيا لعام ١٩٨٧ قدره ٢٠٠ ٠٠٦ ١ دولار تحت الباب ٢٨ كاف من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

ألف - تأمين المسؤولية العامة

٣ - ترد في الفقرة ٧ من تقرير الامين العام (A/C.5/41/11) التغطية المقدمة تحت البرنامج الحالي لتأمين المسؤولية العامة . وكما يتبين من الفقرة ٥ من ذلك التقرير ، فقد ازدادت تكاليف أقساط هذا التأمين من ٤٠٠ ٤٢ دولار في عام ١٩٨٤ الى ٢٠٠ ٢٩١ دولار في عام ١٩٨٥ ، أي بزيادة نسبتها ٥٨٦,٨ في المائة . وعلاوة على ذلك ،

Digitized by UNOG Library

عندما أجريت في آذار/مارس ١٩٨٦ استفسارات بشأن تجديد البوليصة (التي تسري ابتداء من ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦) ، تبين ان اجمالي أقساط التأمين سيبلغ ٠٠٠ ٥٨٠ دولار . وفي هذه الظروف ، سعى الامين العام الى الحصول على موافقة اللجنة الاستشارية على ادخال برنامج كامل للتأمين الذاتي يسري اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وحصل على موافقة اللجنة .

٤ - ومع ذلك ، يذكر الامين العام في الفقرة ٩ من تقريره انه لم يستطع الاخذ ببرنامج التأمين الذاتي في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بسبب ظهور "بعض الصعوبات فيما يتعلق بالمسائل القانونية والتعاقدية ... وبالاضافة الى ذلك ، قدمت شركات التأمين اقتراحا منقحا لتوفير تأمين فيما يتعلق بالمسؤولية العامة بتكلفة سنوية تبلغ ٠٠٠ ٣٦٤ دولار . وفي ظل هذه الظروف ، تقرر تأجيل متابعة ترتيبات التأمين الذاتي ريثما تتم دراسة بعض المسائل ، والاستمرار ، في الوقت نفسه ، في تغطية التأمين التجاري للمسؤولية العامة حتى نهاية أيار/مايو ١٩٨٧" .

٥ - وقد تم اكمال هذه الدراسة ، ويقترح الامين العام في الفقرة ١٦ من تقريره ادخال برنامج للتأمين الذاتي في عام ١٩٨٧ بالنسبة لتأمين المسؤولية العامة بتكلفة تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٣٥٥ دولار للسنة الاولى . ويقارن هذا الرقم بقسط التأمين السنوي الذي يبلغ ٠٠٠ ٤٥٥ دولار المقدر للتغطية التجارية الحالية . وعلى نحو ما ذكر الامين العام في الفقرة ٥ من تقريره ، فان التقدير البالغ ٠٠٠ ٤٥٥ دولار يفترض زيادة سنوية تبلغ ٢٥ في المائة عن تكاليف عام ١٩٨٦ التي تبلغ ٠٠٠ ٣٦٤ دولار .

٦ - وفي اطار برنامج التأمين الذاتي تتحمل المنظمة المسؤوليات المتعلقة بتغطية المسؤولية العامة التي يوفرها الآن التأمين التجاري . ويناقش الامين العام الاحتياجات المتعلقة بتنفيذ برنامج التأمين الذاتي في الفقرات ٨ و ١١ و ١٢ من تقريره .

٧ - وكما أشار الامين العام في الفقرة ١١ من تقريره ، فإن برنامجا كاملا للتأمين الذاتي سيتطلب إنشاء احتياطي يكفي لتغطية المدفوعات الناتجة عن المطالبات المتعلقة بالاصابات التي تتناولها حاليا شركات التأمين . ويقترح انشاء احتياطي يتراوح بين مليون ومليونين من الدولارات يمكن تحقيقه بتجنيب مبلغ أدنى قدره ٠٠٠ ٣٠٠ دولار سنويا على مدى فترة تالية تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٣ من التقرير ان اجمالي الخسائر المتكبدة في اطار تأمين المسؤولية العامة للفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٥ يبلغ ٧٠٠ ١٢٦

Digitized by UNOG Library

دولار . وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من الفقرة ٢٦ أن الامين العام يوصي بأن توافق الجمعية العامة على اصدار قاعدة جديدة "لتحديد مسؤولية المنظمة بمقتضى قوانين البلد المضيف ومن ثم التقليل من تعرضها للمطالبات الزائدة عن الحد" . (انظر الفقرة ١٢ أدناه) .

٨ - وسيترتب أيضا على إدخال برنامج للتأمين الذاتي بعض التكاليف الادارية التي يقدرها الامين العام بمبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار في السنة (A/C.5/41/11 ، الفقرة ١١) . وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٤ من التقرير أن هذا المبلغ يشمل ٠٠٠ ١٠ دولار لمعالجة المطالبات و ٠٠٠ ١٠ دولار للنفقات القانونية و ٠٠٠ ٥ دولار لمشورة الخبراء .

٩ - وردا على الاستفسارات ، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقدير معالجة المطالبات يستند الى الافتراض بأن هناك "عملية مهنية خارجية" ستضطلع بها ، وان التقدير البالغ ٠٠٠ ١٠ دولار يمثل أدنى حد مضمون من الرسوم . وقد أبلغت اللجنة أيضا بأنه سيجري تنسيق التمثيل القانوني من خلال عقد معالجة المطالبات ؛ ومع ذلك فسيلزم دفع رسم أتعاب للمؤسسة القانونية المضطلعة بالامر . ويمثل التقدير الذي يبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار الذي يستند الى مشورة شركات التأمين ، هذا الرسم . كذلك أبلغ ممثلو الامين العام اللجنة بأنه على الرغم من اضطلاع معالجي المطالبات بتنسيق الخدمات القانونية ، فان المنظمة ستتخذ القرار النهائي بالنسبة لتسويات المطالبات التي قد تطلب بشأنها مشورة خبراء .

١٠ - وفي حالة الاخذ بالتغطية الكاملة للتأمين الذاتي ، سيلزم أيضا على نحو ما ذكر في الفقرة ١٢ من تقرير الامين العام ، التفاوض من جديد بشأن الاتفاقات التعاقدية الحالية المبرمة بين الامم المتحدة و ٣٠ شركة تجارية تقدم السلع والخدمات لهيئات الامم المتحدة بالمقر . وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٢ أن هذه العقود تتطلب توفير تغطية للمسؤولية العامة تؤمنها ضد المطالبات التي يقدمها طرف ثالث ؛ وعلاوة على ذلك فان بعضها يتطلب أن تقدم الامم المتحدة تأمينا يغطي المسؤولية التجارية .

١١ - وأبلغ ممثلو الامين العام اللجنة الاستشارية انه اذا لم يكن من الممكن استبعاد شرط تأمين المسؤولية التجارية من العقود القائمة ، واذا لم يكن من المستصوب أو الممكن انهاء العقود أو السماح لها بالانتهاء في وقتها المحدد ، فسيلزم شراء شهادات تأمين . وردا على الاستفسارات ، أبلغت اللجنة انه قد يكون من اللازم شراء ما لا يزيد على ٣٠ شهادة ، تقدر تكلفتها الكلية بمبلغ ٠٠٠ ١٣٠ دولار في

Digitized by UNOG Library

السنة . وستقدم هذه الشهادات الدليل على "وفاء المنظمة بالتزاماتها التعاقدية بتوفير تغطية تأمينية للمسؤولية العامة" (المرجع نفسه ، الفقرة ١٢) .

١٢ - وطبقا لما ورد في الفقرة ٧ أعلاه ، اقترح الامين العام قاعدة جديدة تتعلق بالمقر لتحديد المسؤولية القانونية للامم المتحدة بالنسبة لدفع التعويضات عن الاضرار . وترد مناقشة لمختلف الخيارات بالنسبة لتحديد الاضرار في الفقرة ٢٦ من تقرير الامين العام . ويرد في الفقرة ٢٧ من التقرير الاقتراح القاضي بتحديد المسؤولية عن طريق تحديد مبلغ التعويضات بأنواعها التي تكون واجبة الدفع . وورد اقتراح بوضع قاعدة جديدة تتعلق بالمقر بالنسبة لهذا الغرض في مرفق تقرير الامين العام ، وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذا الاقتراح .

١٣ - وعلى أساس المعلومات المعروضة على اللجنة الاستشارية ، فانها تتفق في الرأي مع توصية الامين العام بالاخذ ببرنامج للتأمين الذاتي لتغطية مخاطر المسؤولية العامة في المقر ، اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ بتكلفة تقديرية تبلغ ٠٠٠ ٢٥٥ دولار بالنسبة للعام الاول .

باء - التأمين على الممتلكات

١٤ - طبقا لما هو موضح بالجدول الوارد بعد الفقرة ٥ من تقرير الامين العام (A/C.5/41/11) ، تبلغ تكاليف التأمين على الممتلكات ١٠٠ ٤٧٣ دولار في عام ١٩٨٦ ، في حين يبلغ تقدير التكاليف ٤٠٠ ٥٩١ دولار بالنسبة لعام ١٩٨٧ ، وهو ما يفترض زيادة قدرها ٢٥ في المائة . ويرد وصف للترتيبات الحالية بالنسبة للتأمين على الممتلكات بالمقر في الفقرة ١٧ من التقرير .

١٥ - وطبقا لما ورد في الفقرة ١٨ من تقرير الامين العام ، تقدر قيمة ممتلكات الامم المتحدة في المقر حاليا بنحو ٤٢١ مليون دولار . ومع أخذ هذا في الاعتبار ، يوضح الامين العام أنه "اذا ما وقعت كارثة كبرى ، لن يكون من الحكمة أو من الممكن ، فيما يبدو ، أن تتحمل المنظمة ، عن طريق التأمين الذاتي ، كامل المخاطرة المترتبة" وتوافقه اللجنة الاستشارية على ذلك .

١٦ - واستنادا الى الاسباب التي قدمها الامين العام في الفقرة ١٨ من تقريره ، توافق اللجنة الاستشارية على أن التأمين الذاتي الجزئي لن يكون فعالا من حيث التكلفة . وتبعا لذلك ، تتفق اللجنة في الرأي في توصية الامين العام بالاستمرار في الترتيبات التجارية الحالية لعام ١٩٨٧ بتكلفة تقدر بمبلغ ٤٠٠ ٥٩١ دولار .

Digitized by UNOG Library

جيم - أنواع التأمين الاخرى

١٧ - يوضح الامين العام ، في الفقرة ١٩ من تقريره (A/C.5/41/11) ، التغطية المقدمة بشأن "أنواع التأمين الاخرى" . وتتفق اللجنة الاستشارية في ضوء المعلومات الواردة اليها ، مع توصية الامين العام بتجديد التغطية التجارية "لانواع التأمين الاخرى" بتكلفة تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٧٣ دولار .

الخلاصة

١٨ - أوصت اللجنة الاستشارية ، في الفقرات ١٣ و ١٦ و ١٧ أعلاه ، بالموافقة على مقترحات الامين العام فيما يتعلق بتأمين المسؤولية العامة والتأمين على الممتلكات وأنواع التأمين الاخرى . وطبقا لما هو موضح في الفقرة ٣٢ من تقريره ، يشتمل مجموع التكاليف ، المقدرة بمبلغ ٤٠٠ ٠١٨ ١ دولار ، على ما يلي :

	بدولارات الولايات المتحدة
تأمين المسؤولية العامة	٠٠٠ ٣٥٥ (أ)
التأمين على الممتلكات	٤٠٠ ٥٩١
تأمينات أخرى	٠٠٠ ٧٣
المجموع	٤٠٠ ٠١٨ ١

ومع ذلك ، ونظرا للرصيد المتاح من اعتمادات ١٩٨٦ والبالغ ٢٠٠ ١٢ دولار ، يطلب الامين العام تخصيص اعتماد لعام ١٩٨٧ بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٦ ١ دولار تحت الباب ٢٨ كاف من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول

(أ) تقدير للتأمين الذاتي مقارنا بتكلفة القسط المقدر بمبلغ ٠٠٠ ٤٥٥ بالنسبة للتأمين التجاري .

Digitized by UNOG Library

هذا التقدير . وتوصي ، في الوقت نفسه ، بأن يقدم الأمين العام تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين يتضمن ، في جملة أمور ، معلومات عن تنفيذ خطة التأمين الذاتي لتغطية مخاطر المسؤولية العامة وعن آخر إسقاطات المعدلات لعام ١٩٨٨ .

الملاحظات

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٧ ألف (A/40/7/Add.1-18) ، الوثيقة A/40/7/Add.6 ، الفقرة ٦ .

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/41/7/Add.7

التقرير الثامن

التقديرات المنقحة في إطار الباب ٣ ألف (الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ؛ أنشطة صيانة السلم) : دائرة الانباء التابعة لادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن

[الاصل : بالانكليزية]
[١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦]

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقرير الامين العام (A/C.5/41/9) الذي يقدم فيه تقديرات منقحة لعام ١٩٨٧ في إطار الباب ٣ ألف (الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ؛ أنشطة صيانة السلم) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، فيما يتعلق بدائرة الانباء التابعة لادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن . وكما لاحظ الامين العام في الفقرة ١ من تقريره ، فإنه عملا بالفرع الحادي عشر من قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، تمت الموافقة على الموارد اللازمة للدائرة لعام ١٩٨٦ فقط ريثما يجري النظر في تقرير الامين العام عن تقييم دائرة الانباء . وكان معروضا على اللجنة الاستشارية ، في أثناء نظرها في التقديرات المنقحة ، مذكرة الامين العام (A/41/328) تتضمن في مرفقها تقرير دائرة التنظيم الاداري المتعلق بتقييم دائرة الانباء والتقرير المتصل بالموضوع الذي أعدته لجنة البرنامج والتنسيق(١) .

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مما ورد في الفقرات من ٣ الى ٤ من تقرير الامين العام (A/C.5/41/9) أن أنشطة دائرة الانباء ، التي يقترح الامين العام ابقاءها تابعة لادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ، قد خضعت لتعديلات كبيرة وانه قد تم وقف عدد منها . وتلاحظ اللجنة أيضا مما ورد في تقرير الامين العام أنه "مع إيلاء الاعتبار الواجب لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق الداعية الى قصر التوزيع [فيما يتعلق بنشرات وكالات الانباء بصورتها الاصلية] على مرتين يوميا مع تعميم نشرات مستعجلة في أحوال معينة ، فقد تقرر زيادة عدد المرات التي يتم فيها التوزيع حسب توصية فريق التقييم التابع لدائرة التنظيم الاداري" (المرجع نفسه ، الفقرة ٣) . وأكد ممثلو الامين العام ، ردا على الاستفسارات ، أن النشرات بصورتها الاصلية ستوزع أربع مرات يوميا لهذا السبب .

Digitized by UNOG Library

٣ - وقد جاء في الفقرة ٦ من تقرير الامين العام ، انه "بالنظر الى تقديرات حجم العمل الواردة في الفقرات ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ من تقرير التقييم الذي أعدته دائرة التنظيم الاداري ، فإن النواتج المقترحة يمكن أن تنجزها النواة الاصلية المكونة من سبعة موظفين يعملون في قسم التنسيق والمعلومات السياسية بمكتب وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن (١ ف-٤ ، و ١ ف-٣ ، و ١ ف-٢ ، و ٤ من فئة الخدمات العامة أحدهم يشغل الرتبة الرئيسية)" . وبالتالي ، فإن الوظائف الست التي نُقلت من قبل الى الدائرة قد أعيدت الى اداراتها الاصلية .

٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم اللجنة الخامسة بابلاغ الجمعية العامة بأنها إذا أقرت استمرار دائرة الانباء التابعة لادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ، في عام ١٩٨٧ ، بمستوى ملاك الموظفين الذي اقترحه الامين العام (انظر الفقرة ٣ أعلاه) ، فسوف يتعين رصد اعتماد قدره ٦٠٠ ٢٨٨ دولار لعام ١٩٨٧ تحت الباب ٣ الف من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ لتغطية المرتبات والتكاليف العامة للموظفين . كذلك سيتعين رصد مبلغ ٠٠٠ ٧١ دولار تحت الباب ٣١ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) تقابله ايرادات بالقدر نفسه تحت باب الايرادات ١ (الايرادات الاتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) .

الملاحظات

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٣٨ (A/41/38 و Corr.2) ، الفقرات ١٥٧ - ١٦٦ .

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/41/7/Add.8

التقرير التاسع

تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في نيويورك ؛
تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في جنيف
(البند ١١٧ (ج) من جدول الاعمال)*

[الاصل : بالانكليزية]
[١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦]

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريري الامين العام المتعلقين بتصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في نيويورك (A/C.5/40/84 و Corr.1 و A/C.5/41/30) ، وكذلك في تقرير عن تصنيف وظائف الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في جنيف (A/C.5/41/34) . وقدم ممثلو الامين العام وأمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية معلومات اضافية الى اللجنة الاستشارية . وكان معروضا على اللجنة أيضا تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية[1] ، الذي تتناول الفقرات ١٦٥ الى ١٧٣ منه تنفيذ عملية تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في نيويورك .

نيويورك

٢ - قررت الجمعية العامة في دورتها الاربعين إرجاء البت في تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في نيويورك (المقرر ٤٠/٤٦٦ ، الفقرة (أ)) .

٣ - وبدأت اللجنة الاستشارية النظر في هذه المسألة في دورتها المعقودة في ربيع ١٩٨٦ . وقررت اللجنة ألا تقدم تقريرا الى الدورة الاربعين المستأنفة للجمعية العامة لانها رأت أن هناك عددا من النقاط الرئيسية يحتاج الى توضيح . وترفق بهذا التقرير نسخة من الرسالة التي وجهت الى الامين العام . ومنذ ذلك الوقت تسلمت اللجنة ، استجابة لطلباتها ، مزيدا من المعلومات من بينها نتائج استعراض خاص تم الاضطلاع به استجابة لما ورد في الفقرة (د) '٢' من الرسالة الواردة في المرفق .

* مسائل الموظفين : مسائل الموظفين الاخرى .

Digitized by UNOG Library

٤ - ووفقا للفقرة ١٠ من تقرير الامين العام (A/C.5/41/30) "اكتمل حاليا تصنيف جميع الوظائف الداخلة في فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في الامانة العامة في نيويورك" . ويرد في الفقرات من ١٠ الى ١٢ من تقرير الامين العام وصف لنتائج تصنيف ٧٩٨ ٢ وظيفة ممولة من الميزانية العادية وداخلة في فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها . وترد في الفقرة ١٣ من تقرير الامين العام معلومات عن ٥١ وظيفة من وظائف المساعدين الإعلاميين ومنسقي الجولات ، وهي وظائف خارجة عن المجموع المذكور أعلاه وقدره ٧٩٨ ٢ . (انظر الفقرة ١٨ أدناه) .

٥ - ويشير الامين العام في الفقرة ٢١ من تقريره (A/C.5/41/30) الى أن صافي تكلفة تنفيذ العملية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، في إطار الميزانية العادية ، سيبلغ ٠٠٠ ٦٢٧ ١ دولار لعام ١٩٨٥ ؛ كما يشار في الفقرة ٢٢ الى أن صافي الآثار المالية في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ قد قُدِّر بمبلغ ٠٠٠ ٤٦٠ ٣ دولار .

٦ - وفي أعقاب النظر في عملية تصنيف الوظائف ، تكوّن لدى اللجنة الاستشارية عدد من الملاحظات التي تود الإدلاء بها . فوفقا للمعلومات المقدمة الى اللجنة ، صممت عملية التصنيف لإنهاء عهد "تحديد الرتبة حسب الشخص" ، حيث تحدد مستويات الموظفين بالاقدمية والجدارة دون أن تراعي ، إلا قليلا ، محتويات الوظائف التي يشغلونها . وبيد أن اللجنة أُبلغت بأن جمع المعلومات المتعلقة بالوظائف وتحليلها كشف عن الاثر التراكمي للعقود التي انقضت دون تصميم للوظائف ؛ وتبين أن هناك العديد من الوظائف هو عبارة عن خليط ، أي أن الوظيفة المعينة تتألف من مهام روتينية بسيطة تُخلط مع مهام معقدة . وأدى وضع معايير لتحليل المعلومات الاولية التي تجمع الى ظهور صعوبات عديدة في تحديد ، مثلا ، ما إذا كان ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار حجم العمل المنفذ ، وما ينبغي أن يكون التعريف الصحيح للمصطلحات المستخدمة في توصيفات الوظائف ، مثل "متخصص" ، أو "معالجة" ، أو "دعم" ، أو "أساليب متقدمة" .

٧ - وشكل استعراض وتحليل كل وظيفة من الوظائف الممولة من الميزانية العادية والخارجة عنها والتي يزيد عددها على ٠٠٠ ٣ وظيفة ، مهمة ضخمة للغاية تولى القيام بها أولا موظفي التصنيف في ادارة شؤون الموظفين "على أساس توصيفات الوظائف المقدمة من الموظفين والمصدق عليها من المشرفين عليهم" . (انظر : A/C.5/40/84 و Corr.1 ، الفقرة ١٢) .

Digitized by UNOG Library

٨ - بعد ذلك ، قام الفريق المعني باستعراض التصنيف ، وهو هيئة مشتركة مكونة من ممثلين في الموظفين وعن الادارة ، باستعراض جميع الوظائف التي صنفها موظفو التصنيف تصنيفا مبدئيا . وبعد قيام اللجنة الاستشارية المشتركة باستعراض آخر للمسألة ، وافق الامين العام على النتائج التي توصل اليها الفريق المعني باستعراض التصنيف مع إدخال بعض التعديلات عليها (المرجع نفسه ، الفقرة ١٣) . وبما أن الفريق لم يتوصل الى اتفاق تام بشأن تصنيف ٢١٤ وظيفة ممولة من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية ، وهي وظائف متصلة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتوزيع الوثائق وشؤون الموظفين ، فقد تم إنشاء فريق مخصص للاستعراض (انظر A/C.5/41/30 ، الفقرة ٤) . وبعد ذلك ، شُكل فريق دراسة معني باستعراض التصنيف لدراسة مجموعة أخرى مكونة من ٤٦١ وظيفة ممولة من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية (المرجع نفسه ، الفقرة ٥) .

٩ - وفي مرحلة أخرى أنشئت لجنة طعون التصنيف والمراجعة التي تلقت ٦٦٦ حالة (المرجع نفسه ، الفقرتان ٦ و ٧) . واستعرضت هذه اللجنة بالفعل مستويات تصنيف ٥٠٥ من الوظائف الممولة من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية ، وبتت في الحالات الاخرى بالصورة الموصوفة في الفقرة ٧ من تقرير الامين العام . وتتعلق ٤٤٠ حالة من بين الحالات البالغ عددها ٥٠٥ ، بوظائف ممولة من الميزانية العادية . وتم ابلاغ اللجنة الاستشارية بأنه من الممكن الطعن في توصيات لجنة الطعون أمام مجلس الطعون المشترك وأمام المحكمة الادارية في آخر المطاف .

١٠ - وتفهم اللجنة الاستشارية من ذلك أن كامل عملية التصنيف التي تم وصفها تقوم على أساس توصيفات الوظائف الواردة من كل موظف ، والمصدق عليها من أحد المشرفين (انظر A/C.5/40/84 و Corr.1 ، الفقرة ١٢) . وتشير المعلومات المقدمة الى اللجنة في سياق الاستعراض الخاص المشار اليه في الفقرة ٣ أعلاه ، الى أن عملية مراجعة الوظائف لم تكن كافية ، وينبغي تعزيزها للتأكد من صحة توصيفات الوظائف واكتمالها . وبما أن مفهوم تصنيف الوظائف كله يقوم على دقة المعلومات المتعلقة بالوظائف ، يجب عدم اهمال هذا الجزء من العملية . فاللجنة الاستشارية ، وقد أخذت في الاعتبار المعلومات المعروضة عليها ، غير مقتنعة بأنه قد تم القيام ، على النحو السليم ، بمحاولة منهجية لمراجعة عدد كاف من توصيفات الوظائف أو التحقق منها . وفي هذه الظروف يبدو أن فرص المبالغة كانت موجودة ، ومن المحتمل جدا أن يكون التصنيف النهائي لوظيفة ما قد اعتمد على المهارة التي أبداها الموظف و/أو المشرف في وصفها .

Digitized by UNOG Library

١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن كلا من برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أجريا استعراضاتهما الاولى بشكل موحد ، وبمشاركة كاملة من جميع الاطراف المعنية . ونفذ برنامج الامم المتحدة الإنمائي عملية منسقة بمشاركة موظفي التصنيف ، وممثلي الموظفين والادارة ، والمشرفين ، وحتى شاغلي الوظائف في بعض الاحيان . وفي اليونيسيف ، بدأ فريق مُنسق أعماله بالفعل منذ عام ١٩٨٠ بنفس الكيفية ، حين أدخل فيها لأول مرة نظام تصنيف الوظائف . غير أنه لم يكن للتوحيد والتنسيق وجود في الامم المتحدة ، كما يتضح ذلك من الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه ؛ وقد قسمت العملية الى مرحلتين : :اجرى أحداهما قسم التصنيف ، وأجرى الاخرى فريق الدراسة المعني باستعراض التصنيف . ووفقا للمعلومات التي أتيحت للجنة الاستشارية نتيجة للاستعراض المشار اليه في الفقرة ٣ أعلاه ، أدخل هذا الإجراء عنصرا غير مسوات يبدو أنه أدى بالعملية الى نوع من الاستقطاب ، مما أسفر عن تضارب جلي بين مواقف المتخصصين في التصنيف من جهة وبين مواقف ممثلي الادارة والموظفين من جهة أخرى .

١٢ - ولاحظت اللجنة الاستشارية عاملا مهما آخر وهو المشاركة المحدودة بشكل واضح من جانب مديري البرامج . وفي كثير من الحالات ، إن لم يكن في معظمها ، لم يستشاروا كجزء من عملية التحقق من مواصفات الوظائف التي أجازوها أو أذنوا بها ، ولا التمست آراؤهم بالنسبة لاحتياجات المكاتب أو الوحدات التابعة لهم وكيفية اتصال تلك الاحتياجات بالعملية .

١٣ - وكانت اللجنة الاستشارية معنية ، عند النظر في هذه العملية ، بكيفية ارتباط تنفيذها بالتطوير الوظيفي . حيث أن هناك ميزة واضحة لهيكل الرتب الموسع وهي اتاحة تحسين فرص الترقي على مدى فترة عمل الموظف . والتمست اللجنة الاستشارية معلومات اضافية عن هذا الموضوع لدى انعقادها في ربيع ١٩٨٦ . وما تلقته اللجنة الاستشارية من معلومات ردا على طلبها ليس واضحا ولا يشرح بدقة كيف ستُنسق عملية التصنيف مع ما قد يوجد من خطط لايجاد نظام أكثر فعالية للتطوير الوظيفي . وأبلغت اللجنة مؤخرا بأن تعميما إعلاميا موجها الى الامانة العامة سوف يصدر عما قريب بشأن خطة التطوير الوظيفي لفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في نيويورك[٢] . وتشير المعلومات الاولية المتوفرة للجنة الى أنه ما زال ينبغي القيام بأعمال اضافية كثيرة ، مثل تعريف المسارات الوظيفية (سواء داخل المجموعات المهنية أو فيما بينها) ، وتطوير برنامج الاستشارات المتعلقة بالوظائف ، وبرامج التدريب ، وترتيبات جديدة لتقييم الاداء . وتوقن اللجنة ، فوق ذلك ، بأن الإجراء الجديد للإعلان عن الوظائف الشاغرة الذي تعتزم الادارة تنفيذه ، سيضمن بشكل ناجح ، عند الممارسة الفعلية ، فرصة متساوية فيما يتعلق بالواجبات الجديدة .

Digitized by UNOG Library

١٤ - وترى اللجنة الاستشارية ، أن عملية تصنيف الوظائف ، كما هي موضحة أعلاه ، تسبب القلق الشديد . فعندما يتم البت في آخر الطعون ، تكون هذه العملية ، التي استنفدت جهدا كبيرا وأثارت جدلا كبيرا ، قد استغرقت سنوات ؛ وترى اللجنة الاستشارية أنه بينما قد يغتبط كثير من الموظفين للنتيجة ، فسوف يترك كثيرون آخرون في حالة من الحيرة وتدهور المعنويات . وبالرغم من ذلك ، فإن عكس مسار كل ما جرى بالفعل سيكون بالغ الصعوبة . ولذلك ، فإن اللجنة الاستشارية بالرغم من اعتقادها بوجود تبرير يستند الى بعض الاسس لرفض العملية كلها ، فقد خلصت الى أن انتهاج مثل هذا السبيل يمكن أن يزيد الحالة سوءا .

١٥ - وتشير اللجنة ، في هذا الصدد ، الى أن الامين العام قد منح بصورة تقليدية مرونة كبيرة فيما يتعلق بتدرج موظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها دون الرتبة العليا . وعلاوة على ذلك تنطبق أوجه قلق اللجنة ، الموضحة أعلاه ، على وظائف فئة الخدمات العامة أساسا أكثر من انطباقها على وظائف الفئات المتصلة بها ؛ ويشير الاستعراض الخاص المقدم للجنة بناء على طلبها (انظر الفقرة ٣ أعلاه) الى التغلب على مشاكل التدرج المبدئية بالنسبة لفئة خدمات الامن وفئة المهن والحرف والى أن المعايير المتعلقة بهذه الفئات أكثر تحديدا منها بالنسبة لفئة الخدمات العامة . وفي هذه الظروف فإن اللجنة لن تعترض على الموافقة على عملية التصنيف بقدر انطباقها على وظائف الخدمات العامة دون الرتبة ع - ٧ (أي ع - ١ الى ع - ٦) وعلى جميع وظائف الفئات ذات الصلة ، بما في ذلك الرتبة أ - ٧ والرتبة م ح - ٨ . وإن اللجنة باتخاذها هذا الموقف توقن بأنه مع الزمن ، ستستقر الحالة وتعود معنويات الموظفين الى سابق عهدها .

١٦ - وبينما منح الامين العام بصورة تقليدية مرونة في معالجة وظائف الخدمات العامة "من المستوى الآخر" ، أولت اللجنة الاستشارية دائما اهتماما خاصا للمقترحات المتعلقة بالمستوى الاعلى لفئة الخدمات العامة وبالتحويل الى الفئة الفنية . ونظرا لملاحظات اللجنة الواردة في الفقرات أعلاه ، وما أثارته هذه الملاحظات من قلق ، فلا يمكن لها التوصية بقبول المقترحات المتعلقة بالوظائف من الرتبة ع - ٧ والمستوى الفني . وبناء على ذلك ، توصي بأن جميع الوظائف المقترح الآن تصنيفها برتبة ع - ٧ أو رفعها الى الفئة الفنية كنتيجة للعملية ، يوافق عليها بدلا من ذلك برتبة ع - ٦ في الوقت الراهن (انظر الفقرة ١٧ أدناه) ولفترة الاثر الرجعي التي تنطبق على نتائج عملية تصنيف الوظائف .

Digitized by UNOG Library

١٧ - وينبغي ادراج مقترحات اعادة التصنيف الى الرتبة ع - ٧ والمستوى الفني في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ حيث يمكن دراستها على أساس كل حالة على حدة مع الاخذ في الاعتبار متطلبات الوحدة المعنية أو المكتب المعني . وتحيط اللجنة الاستشارية علما بأن الجدول الزمني الوارد في التعليمات التي أصدرها الامين العام لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ تنص على قيام جميع الوحدات ، في الاسبوع الاول من كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، بتقديم أية تنقيحات للمقترحات الاصلية المقدمة نتيجة للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين . ولا يلزم بالضرورة أن تكون مقترحات اعادة التصنيف متعلقة بالوظائف ذاتها ، التي سبق اقتراحها للمستوى ع - ٧ أو المستوى الفني نتيجة لعملية تصنيف الوظائف . ومع الاقرار بصلاحيات الامين العام في تقديم ما يراه مناسبا من مقترحات ، ترى اللجنة الاستشارية أنه سيكون من المفيد تشجيع مديري البرامج على تقييم نتائج عملية تصنيف الوظائف فيما يتصل بعلاقتها بوحدتهم التنظيمية ، وكذلك على اقتراح ما يرونه ضروريا لسير أعمال مكتبهم بأكبر كفاءة ، من إعادة التصنيف الى المستويين ع - ٧ و ف ١/٢ ، كجزء من الاقتراحات المشار اليها أعلاه . وينبغي أن يضمن الامين العام أن يكون العدد الاجمالي لطلبات إعادة التصنيف في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ أقرب ما يكون الى عدد الوظائف في المستويين ع - ٧ و ف - ١/٢ الواردين في الوثيقة A/C.5/41/30 .

١٨ - وبالنسبة لوظائف المساعدين الإعلاميين ومنسقي الجولات ، تحيط اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الفقرة ١٣ من تقرير الامين العام (A/C.5/41/30) ، وباستمرار تطبيق جداول مرتبات منفصلة على هذه الوظائف ، في الوقت الراهن على الاقل .

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية ، من الفقرة ١٥ والجدول ٦ من تقرير الامين العام ، أنه يقترح تسمية أعلى درجة في فئة الخدمات العامة بالرتبة الرئيسية ، وهكذا تظهر على حدة في جداول ملاك الموظفين . ومع ذلك ، فكما نرى من الجدول ٦ ، إذا تمت الموافقة على قصر هذه المعالجة على الرتبة ع - ٧ فسيظهر عدد ضئيل جدا من الوظائف (١٥٦) على حدة في المستقبل ، بالمقارنة بالرتبة الرئيسية الحالية (ع - ٥) التي تضم ٤٧٣ وظيفة . وتؤمن اللجنة بأنه سيكون أكثر اتساقا مع ما درج عليه في الماضي ، لو تم ، بالاضافة الى ايراد الرتبة الرئيسية على حدة ، تحديد الرتبة ع - ٦ على حدة أيضا ، مع تجميع الرتب من ع - ١ الى ع - ٥ معا بوصفها "الرتب الاخرى" . وتلاحظ اللجنة أن الدرجتين ع - ٧ و ع - ٦ في برنامج الامم المتحدة الانمائي تردان معا بوصفهما "رتب أقدم" وترد ع - ١ الى ع - ٥ بوصفها "رتب أخرى" .

Digitized by UNOG Library

٣٠ - إن توصية اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٦ أعلاه ستخفض من تكلفة تنفيذ العملية لعام ١٩٨٥ بمقدار ٢٠٠ ١٣٤ دولار (من ٠٠٠ ٦٢٧ ١ دولار الى ٨٠٠ ٤٩٢ ١ دولار) ، وللفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بمقدار ٤٠٠ ٤٣٠ دولار (من ٠٠٠ ٤٦٠ ٣ دولار الى ٦٠٠ ٠٢٩ ٣ دولار) . وستنخفض التقديرات ذات الصلة للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين تحت الباب ٣١ وباب الايرادات ١ بمقدار ٠٠٠ ٦١ دولار لعام ١٩٨٥ ، وبمقدار ٤٠٠ ١٩٣ دولار فيما يتعلق بالفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، مع الاخذ في الحسبان التعديلات البسيطة في بابي الايرادات ٢ و ٣ . وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٢٣ من تقرير الامين العام (A/C.5/41/30) انه يقترح أن تحسب النفقات الاضافية فيما يتعلق بعام ١٩٨٥ على اجمالي رصيد الاعتمادات لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ الذي سيحتفظ به نتيجة لتعليق المواد ٤ - ٣ ، و ٤ - ٤ ، و ٥ - ٣ (د) من النظام المالي للامم المتحدة . وبالنسبة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، فإن الامين العام لا يطلب اعتمادات اضافية في هذا الوقت ؛ وكما هو مبين في الفقرة ٢٥ من الوثيقة A/C.5/41/30 ، فإن النفقات الفعلية سوف ترصد لدى التنفيذ بينما ستظهر الاحتياجات الاضافية في التقرير النهائي لاداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

جنيف

٣١ - ويوفر التقرير الوارد في الوثيقة A/C.5/41/34 معلومات عن نتائج عملية الطعون ، التي كانت آخر مرحلة في عملية تصنيف الوظائف في جنيف . كما يوفر معلومات عن مركز وظائف "الرتبة الرئيسية المؤقتة" الوارد وصفها في الفقرة ١٦ من تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/38/92 و Corr.1 .

٣٢ - ويرد في الفقرات من ٣ الى ٥ من تقرير الامين العام (A/C.5/41/34) وصف لنتائج عملية الطعون وما تبعها من الاجراءات التي اتخذتها وحدة التصنيف التابعة لادارة شؤون الموظفين في المقر . ويقترح في الفقرة ٦ من التقرير :

"(أ) تحويل تسع وظائف من فئة الخدمات العامة الى الرتبة الرئيسية من فئة الخدمات العامة وفي الوقت نفسه ، إعادة وظيفة واحدة من "الرتبة الرئيسية المؤقتة" الى مستواها الذي صُنفت عليه قبل الموعد المقرر لها في الاصل (كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ بدلا من آذار/مارس ١٩٨٩) ، و(ب) تحويل ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة الى الفئة الفنية والقيام في الوقت نفسه بتخفيض عدد وظائف فئة الخدمات العامة بمقدار ثلاث وظائف . كما

Digitized by UNOG Library

يقترح أن تدخل هذه التحويلات حيز النفاذ ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧" .

٣٣ - وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مقترحات الامين العام . وكما هو مبين في الفقرتين ٨ و ٩ من التقرير ، فإن المقصود هو استيعاب صافي التكاليف الاضافية ذات الصلة وقدرها ٠٠٠ ٢١ دولار .

٣٤ - وفيما يتعلق بالإلغاء التدريجي للوظائف من "الرتبة الرئيسية المؤقتة" ، فإن اللجنة تلاحظ من الفقرة ١٠ من تقرير الامين العام أن التخفيضات تجري في المواعيد المحددة ، وسيصل العدد الفعلي لتلك الوظائف في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ الى ١٣ وظيفة ، مع مراعاة الوظيفة المشار اليها في الفقرة ٦ من تقرير الامين العام .

الملاحظات

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٣٠ (A/41/30 و Corr.1 و 2) .

(٢) انظر ST/IC/86/12 .

Digitized by UNOG Library

مرفق

رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٦ وموجهة
إلى الامين العام من رئيس اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

لقد شرعت اللجنة الاستشارية ، كما تعلمون ، في النظر في تقريركم عن تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في نيويورك (A/C.5/40/84 و Corr.1) . وكانت اللجنة قد قررت ألاّ تقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الاربعين المستانفة نظرا لوجود عدد من النقاط الرئيسية التي لا تزال ، في نظر اللجنة ، في حاجة إلى إيضاح . وحتى تتمكن اللجنة من رفع تقرير بشأن هذه المسالة إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين ، فإنها ترغب في أن يتم تزويدها ، بحلول بداية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بتقرير مستكمل آخر يتضمن معلومات إضافية أو إيضاحات تتعلق بما يلي :

(أ) نتائج تصنيف الوظائف المتبقية التي لم تصنّف بعد حتى الآن ؛

(ب) تحليل لحالة الطعون ، بما في ذلك عدد الطعون المقدمة ، وطبيعة تلك الطعون ، وما يمكن أن يكون لنتائجها من تأثير على النمط العام للتصنيف والآثار المالية ذات الصلة ، وتقدير للموعد الذي يتوقع أن تنتهي فيه المرحلة الاولية للطعون (الرجوع) ؛

(ج) توضيح الكيفية التي سيسهل بها هيكل الدرجات السبع ، كما سينفّذ ، التطوير الوظيفي ؛

(د) رد إضافي على ملاحظات لجنة الخدمة المدنية الدولية كما وردت في الفقرات من ١٢٧ إلى ١٣١ من التقرير عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين (ICSC/23/R.19) . وكانت هذه الملاحظات قد أرفقت بمذكرة أعدتها الامانة العامة وقدمتها إلى اللجنة الاستشارية في الوثيقة A/CN.1/R.1062 . وينبغي بوجه خاص أن يقدم هذا الرد تفاصيل عن المواد الواردة في A/CN.1/R.1062 ، وذلك على النحو التالي :

Digitized by UNOG Library

'١١' تقديم بدائل عن الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ جداول المرتبات الجديدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ والتكاليف ذات الصلة ؛

'١٢' تقديم إيضاح للطريقة التي يُعتزم اتباعها لإجراء استعراض لعيّنة من الـ ٩٠٠ وظيفة ، والمشار إليه في الفقرة ٦ من مذكرة الامانة العامة ، وتبيان مدى استعراض التصنيفات المتعلقة بوظائف خدمة المؤتمرات وبمساعدي الإعلام .

(توقيع) ك. س. م. مسيلي
الرئيس

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/41/7/Add.9

التقرير العاشر

التقديرات المنقحة تحت الباب ٢٩ باء -٥
(خدمات المؤتمرات والمكتبة ، فيينا)

[الاصل : بالإنكليزية]
[٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦]

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الامين العام (A/C.5/41/37) عن التقديرات المنقحة تحت الباب ٢٩ باء - ٥ (خدمات المؤتمرات والمكتبة ، فيينا) .

٢ - وترد في مقدمة تقرير الامين العام (المرجع نفسه ، الفقرات ١ - ٣) معلومات أساسية تتعلق بالاتفاق الذي تم التوصل إليه نتيجة للمشاورات التي جرت بين مسؤولين من الامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة للترتيبات المؤقتة لتلبية الاحتياجات من خدمة المؤتمرات في فيينا بعد تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة . ويوجز الجدولان ١ و ٢ من التقرير الاعتمادات ذات الصلة التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الاربعين تحت الباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، وذلك بغية تنفيذ الاتفاق سالف الذكر .

٣ - وتنص الفقرة ٣ من تقرير الامين العام ، في جملة أمور ، على ما يلي :

"قد أشير في تقرير الامين العام (A/C.5/40/48) ، على أساس الاحصاءات المتعلقة بعبء العمل المتاحة في عام ١٩٨٥ ، إلى أن الامم المتحدة تتحمل حصة قدرها ٥١,٦ في المائة من كامل عمليات خدمات المؤتمرات في مركز فيينا الدولي . ولما كان معظم وظائف خدمات المؤتمرات في فيينا ولا يزال يوفر في إطار ميزانية منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، فمن المتوقع أن تشترك نسبة من موظفي الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، بما في ذلك موظفي الإشراف ، في أنشطة خدمات المؤتمرات المتصلة باجتماعات الامم المتحدة ومؤتمراتها .

Digitized by UNOG Library

ولذلك فقد كان من الضروري إيجاد صيغة لتعديل مستوى الموارد المدرجة في الميزانية لكل منظمة وجعلها أكثر توافقا مع احتياجاتها الاجمالية الفعلية من خدمات المؤتمرات" .

٤ - ومما يذكر أن اللجنة الاستشارية قد أعربت ، في تقريرها الخامس عشر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ المقدم إلى الدورة الاربعين للجمعية العامة[١] ، عن قلقها إزاء إحصاءات عبء العمل في فيينا ، التي استخدمت في حساب المبلغ ٥٠٠ ٢١٥ ٢ دولار الذي طلب الامين العام من الامم المتحدة أن ترده إلى منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية عن خدمات الترجمة والوثائق المقدمة خلال فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وأوصت اللجنة بعدم إدراج ذلك المبلغ تحت الباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة . وبدلا من ذلك ، أوصت اللجنة بأن "يوضع نظام بسيط لتحميل الامم المتحدة تكاليف استخدامها الفعلي لخدمات الترجمة والوثائق" . وعلاوة على ذلك ، أوضحت اللجنة أنه يمكن للامين العام أن يطلب اعتمادات إضافية بالنسبة لخدمة المؤتمرات في فيينا إذا نشأت حاجة لذلك خلال فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، إلا أنه "ينبغي أن يستند مثل هذا الطلب إلى إحصاءات موثوق بها مبنية على الخبرة الفعلية" .

٥ - ويجمل الامين العام ، في الفقرات من ٦ إلى ٨ من تقريره ، الخبرة الفعلية في فيينا خلال عام ١٩٨٦ بالنسبة لخدمات المؤتمرات التي تتم إدارتها بصورة مشتركة . ويوضح الامين العام في الفقرة ٦ أنه قد تم وضع نظام لتحديد وتوزيع التكاليف "روعي فيه الاتفاق ، من حيث المبدأ ، بين الطرفين على أن تقوم المنظمة التي توفر الخدمة بتكبد التكاليف في بداية الامر ثم توزع هذه التكاليف بين جميع المنظمات التي تستفيد من الخدمة وذلك على أساس ما يقاس من عبء العمل" .

٦ - وعلى أساس إحصاءات عبء العمل لعام ١٩٨٦ التي تبيّن أن نصيب الامم المتحدة من التكاليف المقسمة يبلغ ٥٦,٩ في المائة ، فإن الاحتياجات المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ من خدمات المؤتمرات في فيينا تقدر (بأسعار الصرف الاولية)[١] بمبلغ ٨٠٠ ٦٦٨ ٨ دولار ، مما يسفر عن عجز قدره ١٠٠ ٧٨٣ دولار مقابل اعتمادات الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ البالغة ٧٠٠ ٨٨٥ ٧ دولار ، وذلك على النحو التالي :

Digitized by UNOG Library

	اعتمادات الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧	نفقات عام ١٩٨٦ (أ) (بأسعار الصرف الاولية)	نفقات عام ١٩٨٧ (ب) (بأسعار الصرف الاولية)	الزيادة (أو النقصان) في الاعتماد
		(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
الترجمة التحريرية	٦ ٦٧٨,٢	٣ ٨٠٥,١	٢ ٧٧٠,٥	١٠٢,٦
التحرير	٤٧,٨	٣٧٨,٨	٢٧٥,٩	(٦٠٦,٩)
الطباعة على الآلة الكاتبة	٧١,٣	٣٥,٧	٢٥,٩	٩,٧
مراقبة الوثائق	٢٢٨,٩	٧٥,١	٥٤,٧	٩٩,١
الطباعة والاستنساخ	٣٢٠,٢	٢٨١,٠	٢٠٤,٥	(١٦٥,٣)
التوزيع	٥٣٩,٣	٣٠١,٦	٢١٩,٦	١٨,١
الدعم الإداري	-	١٣٩,١	١٠١,٣	(٢٤٠,٤)
صافي الاحتياجات	٧ ٨٨٥,٧	٥ ٠١٦,٤	٣ ٦٥٢,٤	(٧٨٣,١)

(أ) تتضمن الاجتماعات المتكررة وغير المتكررة معا .

(ب) تتضمن الاجتماعات المتكررة فقط .

٧ - وترى اللجنة الاستشارية أنه من العسير ، في هذا الوقت ، تقييم الاثر الذي يمكن أن يترتب على أية تدابير مماثلة أخرى لتحقيق الاقتصاد (أي تقصير مدة الاجتماعات أو المؤتمرات أو إلغاؤها) تطبق بالنسبة للانشطة في فيينا في عام ١٩٨٧ . وعلاوة على ذلك ، فإن اللجنة الاستشارية ترى أنه يجب النظر إلى الاحتياجات من خدمات المؤتمرات في فيينا في إطار الاعتمادات الشاملة لخدمات المؤتمرات تحت الباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية .

٨ - وفي ظل هذه الظروف ، فإن اللجنة الاستشارية تعتقد أنه ليست ثمة حاجة في هذا الوقت إلى رصد اعتماد إضافي . وبدلا من ذلك ، ينبغي أن تنعكس الاعتمادات الإضافية ، إن وجدت ، في التقرير النهائي لاداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ والذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين .

Digitized by UNOG Library

الملاحظات

(١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٧ ألف (A/40/7/Add.1-18) ، الوثيقة A/40/7/Add.14 ، الفقرتان ١٣ و ١٤ .

(٢) على افتراض أن سعر الصرف هو ١٧,٧٠ شلنا نمساويا لدولار الولايات المتحدة ، ومعدل التضخم هو ٤ في المائة سنويا .

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/41/7/Add.10

التقرير الحـــادي عشـر

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على المقترحات المقدمة من اللجنة الاولى في الوثائق التالية : A/41/844 (مشروع القـرار زاي) و A/41/842 (مشروعـا القراريـن طاء وحاء) و A/41/844 (مشروع مقـرر) (البنـود ٦١ (ط) ، و ٦٢ ، و ٦٢ (س) ، و ٦٥ من جدول الاعمال)*

[الاصـــــل : بالإنكليزيـــة]
[٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦]

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أربعة بيانـات (A/C.5/41/48 و A/C.5/41/49 و A/C.5/41/51 و A/C.5/41/52) ، مقدمة من الامين العـام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، عن الآثار المترتبة فـي الميزانية البرنامجية على ثلاثة مشاريع قرارات ومشروع مقرر مقدمة من اللجنة الاولـى تحت البنود ٦١ (ط) و ٦٢ و ٦٢ (س) و ٦٥ من جدول الاعمال .

---

* استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشـرة للجمعية العامة : دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السـلاح [البند ٦١ (ط)] .

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتهـا الاستثنائية العاشرة [البند ٦٢] .

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتهـا الاستثنائية العاشرة : منع نشوب حرب نووية [البند ٦٢ (س)] .

الصلة بين نزع السلاح والتنمية : تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولـي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية [البند ٦٥] .

Digitized by UNOG Library

٢ - وكما يتضح من الجدول ١ أدناه ، يقدر الامين العام مجموع الاحتياجات في سنة ١٩٨٧ ، على أساس التكلفة الكاملة ، بمبلغ ٨٠٠ ٥٧٤ ٢ دولار ، تتكون من ٨٠٠ ١٩١ ٢ دولار لاحتياجات خدمات المؤتمرات و ٠٠٠ ٣٨٣ دولار للاحتياجات غير المتعلقة بخدمات المؤتمرات . وقد أدرج تقدير التكلفة الكاملة الذي يبلغ مجموعه ٩٠٠ ٣٨٦ ٧ دولار لسنة ١٩٨٨ وذلك لأغراض الاطلاع في هذه المرحلة ، وسيتم تناوله فيما بعد في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

Digitized by UNOG Library

الجدول ١

بيان الامين العام	مشروع القرار/ مشروع المقرر	تقديرات التكلفة الكاملة لسنة ١٩٨٧ الباب ٢٩ باء	الباب ٢٩	المجموع	تقديرات التكلفة الكاملة لسنة ١٩٨٨ الباب ٢٩ باء	الباب ٢٩	المجموع
		(بالاف دولارات الولايات المتحدة)					
A/C.5/41/48	A/41/842 ، الفقرة ٦٨ ، مشروع القرار الاول ، الفقرتان ١ و ٢ (تقرير عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية)	٩٢,٨	٢٠٧,٥	٣٠٠,٣	٦٥,٧	٣٢٣,١	٣٨٨,٨
A/C.5/41/49	A/41/844 ، الفقرة ٨ ، مشروع مقرر (المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية)	-	١ ١٠٠,١	١ ١٠٠,١	-	-	-
A/C.5/41/51	A/41/841 ، الفقرة ٣٢ ، مشروع القرار زاي ، الفقرات ١ و ٤ و ٥ و ٦ (دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح)	١٩٢,٤	٦٣٣,٨ (أ)	٨٢٦,٣	١٩٢,٤	٦ ٢١٩,٣ (أ)	٦ ٤١١,٦
A/C.5/41/52	A/41/842 ، الفقرة ٦٨ ، مشروع القرار حاء ، الفقرتان ٣ و ٤ (دراسة عن الآثار المناخية والطبيعية المحتملة للحرب النووية ، بما في ذلك الشتاء النووي)	٩٧,٨	٢٥٠,٤	٣٤٨,٣	٦٨,٣	٤١٨,٣	٤٨٦,٥
	المجموع	٣٨٣,٠	٢ ١٩١,٨	٢ ٥٧٤,٨	٣٢٦,٤	٦ ٩٦٠,٥	٧ ٢٨٦,٩

(أ) تتضمن مبالغ قدرها ٦٠٠ ٢٥٩ دولار في سنة ١٩٨٧ و ٠٠٠ ٥٤١ دولار في سنة ١٩٨٨ لتوفير محاضر موجزة لثلاث دورات (واحدة في سنة ١٩٨٧ واثنتان في سنة ١٩٨٨) للجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح (انظر A/C.5/41/51 ، الفقرة ١١ والمرفق ، الفرع ألف) .

Digitized by UNOG Library

٣ - وفيما يتعلق بمشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/41/844 ، تلاحظ اللجنة الاستشارية ، من الفقرة ٨ من بيان الامين العام (A/C.5/41/49) ، ان التكلفة الكاملة المقدرة بمبلغ ١٠٠ ١٠٠ دولار لخدمة المؤتمرات في سنة ١٩٨٧ ، تتضمن مبلغ ٥٠٠ ٧٥٨ دولار لخدمة المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . وفي الفقرة ١٠ من البيان ، يعلن الامين العام أن هذا التقدير (٥٠٠ ٧٥٨ دولار) "قد جرى النظر فيه في اطار البيان الموحد لاحتياجات خدمة المؤتمرات لعام ١٩٨٦ وورد في اطار الباب ٢٩ من ميزانية الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وستبذل كل محاولة ممكنة للوفاء باحتياجات خدمة المؤتمرات للمؤتمر في عام ١٩٨٧ من واقع الموارد الدائمة" .

٤ - وعلى هذا ، سيتم تناول فرق تقديرات التكلفة الكاملة لاحتياجات خدمة المؤتمرات في عام ١٩٨٧ ، بما لا يتجاوز ٣٠٠ ٤٣٣ ١ دولار (٨٠٠ ١٩١ ٢ دولار مطروحا منها ٥٠٠ ٧٥٨ دولار) ، قرب نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة وذلك في اطار البيان الموحد لاحتياجات خدمة المؤتمرات لعام ١٩٨٧ (انظر A/C.5/41/58) .

٥ - وفيما يتعلق بمشروع القرار زاي الوارد في الوثيقة A/41/841 ، أشار الامين العام في الفقرتين ١٠ و ١١ من بيانه (A/C.5/41/51) الى أن الاحتياجات المتوخاة لخدمة المؤتمرات ستستلزم أن تمنح الجمعية العامة استثنائيين من قراراتها . أولهما ، ان اقتراح عقد الدورة الاولى للجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح في نيويورك خلال كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، سيتطلب استثناء من الفقرة ٧ من الفرع الاول من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي ينص على أنه "لا يجوز لاي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الامم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك" . وفي هذا الصدد ، ذكر الامين العام في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/C.5/41/51 ، انه اذا قررت الجمعية العامة أن تمنح اللجنة التحضيرية هذا الاستثناء ، "فسوف توفر الخدمات لدورة اللجنة التحضيرية لمدة يومين من الموارد الموجودة بشرط عدم تعطيل أنشطة الجمعية ولجانها الرئيسية" .

٦ - وثانيا ، ان اقتراح توفير المحاضر الموجزة لجميع دورات اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، على النحو المتوخى في الفقرة ٤ من مشروع القرار قيد النظر ، سيستلزم منح استثناء من قرار الجمعية العامة ١٤/٣٧ جيم المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ . وترد في حاشية الجدول ١ أعلاه تقديرات التكلفة الكاملة لتوفير المحاضر الموجزة لدورات اللجنة التحضيرية الثانية (في ١٩٨٧) ، والثالثة والرابعة (في ١٩٨٨) .

Digitized by UNOG Library

٧ - وكما يرد في الجدول ١ أعلاه ، يقدر الامين العام الاحتياجات غير المتعلقة بخدمة المؤتمرات التي ستترتب على اعتماد مقترحات اللجنة الاولى بمبلغ ٠٠٠ ٣٨٣ دولار لعام ١٩٨٧ ، على أساس التكلفة الكاملة . بيد أنه بعد الاخذ في الاعتبار الموارد المتاحة غير المشمولة بتدابير الاقتصاد لعام ١٩٨٦ وكذلك الموارد الموافق عليها لعام ١٩٨٧ (انظر A/C.5/41/48 ، الفقرة ١٥ و A/C.5/41/52 ، الفقرة ١٦) ، يطلب الامين العام اعتمادا صافيا يبلغ ٣٠٠ ٢٧١ دولار لعام ١٩٨٧ تحت الباب ٢ باء (أنشطة شؤون نزع السلاح) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . ويرد في الجدول ٢ أدناه تفصيل لهذا الطلب حسب أوجه الإنفاق .

الجدول ٢

بيان الامين العام	وجه الإنفاق: أفرقة الخبراء المخصصة	المساعدة المؤقتة	سفر الموظفين	المجموع
	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			
A/C.5/41/48	٣٤,٠	-	٣,٨	٣٧,٨
A/C.5/41/49	-	-	-	-
A/C.5/41/51	-	١٩٣,٤	-	١٩٣,٤
A/C.5/41/52	٣٧,٣	-	٣,٨	٤١,١
المجموع	٧١,٣	١٩٣,٤	٧,٦	٣٧١,٣

٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول تقديرات الامين العام الخاصة بأفرقة الخبراء المخصصة (٣٠٠ ٧١ دولار) وبسفر الموظفين (٦٠٠ ٧ دولار) .

٩ - وسيوفر التقدير البالغ ٤٠٠ ١٩٣ دولار للمساعدة المؤقتة ٣٦ شهر عمل من الفئة الفنية و ٢٤ شهر عمل من فئة الخدمات العامة ، تستخدم لإعداد ورقات المعلومات الاساسية والوثائق الفنية للجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح (انظر A/C.5/41/51 ، الفقرة ١٤) . وبالنظر للتدابير التي قد تتخذ في المستقبل القريب لتخفيض وإعادة تشكيل ملاك موظفي المنظمة ، تعتقد

Digitized by UNOG Library

اللجنة الاستشارية انه ستتسنى مواجهة هذه الاحتياجات عن طريق اعادة التوزيع . وعلى هذا ، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على طلب مبلغ ٤٠٠ ١٩٣ دولار لموارد المساعدة المؤقتة .

١٠ - وفي الفقرة السابقة ، أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيض تقديرات الامين العام بمبلغ ٤٠٠ ١٩٣ دولار ، أي من ٣٠٠ ٢٧١ دولار إلى ٩٠٠ ٧٨ دولار . وعلى هذا ، توصي اللجنة الاستشارية بأن تبلغ اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأنها اذا اعتمدت مشاريع القرارات ومشروع المقرر المعنية ، سيلزم رصد اعتماد اضافي يبلغ ٩٠٠ ٧٨ دولار تحت الباب ٢ باء من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وعلاوة على ذلك ، اذا تمت الموافقة على الاستثناءات من قراري الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣ و ٣٧/١٤ جيم (انظر الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه) ، سيتم تناول احتياجات خدمة المؤتمرات لعام ١٩٨٧ ، بما لا يتجاوز ٣٠٠ ٤٣٣ ١ دولار ، محسوبة على أساس التكلفة الكاملة ، في اطار البيان الموحد لاحتياجات خدمة المؤتمرات الذي سيقدم للجمعية العامة قرب نهاية الدورة الحالية (انظر A/C.5/41/58) .

Digitized by UNOG Library

التقرير الثاني عشر

مرتب وبدل تقاعد الامين العام والمرتب والاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ولمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي

(البند ١١٨ من جدول الاعمال)*

[الاصل : بالانكليزية]
[٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦]

١ - قررت الجمعية العامة بموجب القرار ٢٧٧٣ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ ، أن يحسب المعاش التقاعدي السنوي للامين العام على أساس المرتبات السنوية الاجمالية بدلا من المرتبات الصافية ، وأن يسري ذلك أيضا على الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة . وبناء على ذلك ، حددت الجمعية العامة في هذه المناسبة مرتب الامين العام بأرقام إجمالية ، على أن يجرى اخضاعها للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وتطبيق نظام تسوية مقر العمل عليها . وفي القرار نفسه ، حددت الجمعية العامة الحد الاقصى للبدل التقاعدي السنوي للامين العام بنصف مرتبه الاجمالي إذا ترك الخدمة بعد إتمام مدة ولاية كاملة . ووافقت الجمعية العامة أيضا في الفرع التاسع من القرار ٣٠٨/٣١ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بأن يجري ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، تعديل ما يدفع من معاشات تقاعدية الى الامناء العامين السابقين أو لزوجاتهم الباقيات على قيد الحياة تعديلا تناسبيا كلما اتخذت الجمعية العامة قرارا يمس الحد الاقصى للبدل التقاعدي للامين العام .

٢ - وقبل التنقيح الذي أجري على مكافآت الامين العام في الدورة التاسعة والثلاثين ، كان الإجراء المتبع في تحديد المرتب الاجمالي للامين العام هو التطبيق العكسي لمعدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين على صافي المرتب الاساسي . وقد لاحظت اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٨ و ٩ من تقريرها السابع عشر على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ الذي قدمته الى الجمعية العامة

---

* النظام الموحد للامم المتحدة : تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية .

Digitized by UNOG Library

في دورتها التاسعة والثلاثين[١] ، أن لجنة الخدمة المدنية الدولية أوصت بمنهجية منقحة لتحديد الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية وما فوقها ، تنتهي بموجبها الصلة المباشرة بين الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي والمرتبات الاجمالية ، وأن التطبيق العكسي للمعدلات الجديدة للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين على صافي المرتب الاساسي المنقح الناتج عن دمج ٣٠ نقطة من نقاط تسوية مقر العمل ، سيسفر عن زيادة تبعية كبيرة في الحد الاقصى للبدل التقاعدي السنوي للامين العام . وأعربت اللجنة الاستشارية عن اعتقادها بأن الزيادة في المرتب الاجمالي للامين العام ينبغي أن تقتصر على الزيادة المئوية في معدل "مع وجود معالين" من المرتب الصافي بعد الدمج ، أي ١٧,٢ في المائة . ومن ثم أوصت اللجنة الاستشارية بزيادة المرتب الاجمالي الى ٣٠٠ ١٦٣ دولار (بدلا من ٣١٥ ١٧٧ دولار ، وهو المبلغ الذي كان سينجم عن التطبيق العكسي للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين على صافي الأجر الاساسي المنقح) ، وقد وافقت الجمعية العامة على هذه التوصية . وبذلك ، تحدد الحد الاقصى للبدل التقاعدي بمبلغ ٦٥٠ ٨١ دولارا بدلا من ٦٥٨ ٨٨ دولارا .

٣ - أما المنهجية الجديدة لتحديد الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية وما فوقها التي توصي بها لجنة الخدمة المدنية الدولية في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الحالية[٢] ، فتربط الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بالاجر الصافي (صافي الأجر الاساسي مضافا اليه تسوية مقر العمل) . وبناء على ذلك ، وكما هو الحال في الوقت الحاضر ، لن تكون هناك صلة مباشرة بين الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي والمرتب الإجمالي .

٤ - إن التطورات الموضحة في الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه تشير الى وجود سبب أقوى لربط التغييرات في الحد الاقصى للاستحقاق التقاعدي للامين العام بالتغييرات في صافي الاجر بدلا من ربطها بالتغييرات التي تؤثر في المرتب الاجمالي . وعلاوة على ذلك ، فإن مقترحات لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بجداول الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لن تسري ، إذا أقرتها الجمعية العامة ، حتى ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، وسيستحق شاغل المنصب الحد الاقصى الحالي للبدل التقاعدي السنوي وقدره ٦٥٠ ٨١ دولارا عندما يكمل مدة ولاية كاملة في نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ . وينبغي في ضوء هذه الظروف الإبقاء على الحد الاقصى الحالي للبدل التقاعدي . وينبغي بالمثل الابقاء على مبالغ البدلات التقاعدية التي تدفع حاليا لامين عام سابق ولارملة أمين عام سابق . ويوصى أيضا بإعادة دراسة أسلوب تحديد الحد الاقصى للبدل التقاعدي السنوي للامين العام في ضوء التطورات المذكورة في الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه ، سواء عند إجراء تغييرات أخرى على مرتب الامين العام أو بحلول الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، أيهما أقرب .

Digitized by UNOG Library

٥ - بيد أنه سيلزم ، في حالة موافقة الجمعية العامة على مقترحات لجنة الخدمة المدنية الدولية ، تنقيح المرتب الاجمالي للأمين العام في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ من ٣٠٠ ١٦٣ دولار الى ١٦١ ١٣١ دولارا ، نتيجة للتطبيق العكسي للمعدلات الجديدة للاقتطاعات إلالزامية من مرتبات الموظفين على معدل "مع وجود معالين" الحالي من صافي المرتب الاساسي (٠٠٠ ٨٥ دولار) .

٦ - وبالمثل ، وكنتيجة للتطبيق العكسي للمعدلات الجديدة للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين التي توصي بها لجنة الخدمة المدنية الدولية ، على صافي المرتب الاساسي الحالي ، سيتعين تخفيض المرتب الاجمالي لكل من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ومدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي من ١١٥ ١٥٩ دولارا الى ٤٢٩ ١١٩ دولارا ، اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .

٧ - والمستوى الحالي للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمدير العام ومدير برنامج الامم المتحدة الانمائي معمول به منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وتحدد بالاستيفاء عن طريق المنهجية المستخدمة في تحديد الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للرتب مد - ٢ والامين العام المساعد ووكيل الامين العام . وبهذه المناسبة ، فقد خفض الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي من المستوى المتحصل عليه في ١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ ويبلغ ٤٧٠ ١٨١ دولارا الى ٤٠٠ ١٤٣ دولار .

٨ - وإذا طُبق إجراء الاستيفاء ، الذي استخدم في تحديد مبالغ الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لرتبتي الامين العام المساعد ووكيل الامين العام في جدول الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي الموصى به في مشروع القرار A/C.5/41/L.15 بشأن نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة[٣] ، في تحديد الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمدير العام ولمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي أيضا ، فسوف يسفر عن مبلغ مقرب قدره ٩٠٠ ١٣٦ دولار . وعلى ذلك ، توصي اللجنة الاستشارية بتحديد مستوى الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمدير العام ولمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي بمبلغ ٩٠٠ ١٣٦ دولار ، اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .

٩ - ويوجز الجدول أدناه مستويات الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للموظفين بالرتب مد - ٢ (الدرجة الرابعة) والامين العام المساعد ووكيل الامين العام ، والمدير العام ومدير برنامج الامم المتحدة الانمائي للفترة من ١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٣ لغاية ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ والمستويات الجديدة الموصى بالعمل بها اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .

Digitized by UNOG Library

الرتبة	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤	الزيادة أو (النقصان) عن المبلغ السابق	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥	الزيادة أو (النقصان) عن المبلغ السابق	١ نيسان/ ابريل ١٩٨٧	الزيادة أو (النقصان) عن المبلغ السابق
	بدولارات الولايات المتحدة		نسبة مئوية	بدولارات الولايات المتحدة	نسبة مئوية	بدولارات الولايات المتحدة	نسبة مئوية
مد - ٢/الدرجة الرابعة	١٢٩ ١٠٠	١٠٥ ٥٣٦	٥,٤	٩٢ ٤٠٠	(١٢,٥)	٨٨ ٠٠٠ (أ)	(٤,٨)
الامين العام المساعد	١١٧ ٨٩١	١٢٤ ٢٥٧	٥,٤	١٠٣ ٩٠٠	(١٦,٤)	٩٨ ١٠٠ (أ)	(٥,٦)
وكيل الامين العام	١٣٢ ٨٥٨	١٤٠ ٠٣٢	٥,٤	١١٥ ٧٠٠	(١٧,٤)	١٠٦ ١٠٠ (أ)	(٨,٣)
مدير عام ومدير برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٧٣ ١٧٤	١٨١ ٤٧٠	٥,٤	١٤٣ ٤٠٠	(٢١,٠)	١٢٦ ٩٠٠	(١١,٥)

(أ) على أساس جدول الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي الموصى به في مشروع القرار A/C.5/41/L.15 بشأن نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

الآثار المالية

١٠ - اذا أجري تخفيض في مستوى الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمدير العام ، اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، على النحو الموصى به في الفقرة ٨ أعلاه ، فإن الوفورات الناتجة تحت الباب ٥ ألف من الميزانية البرنامجية في إطار اشتراك المنظمة في صندوق المعاشات التقاعدية تقدر بمبلغ ٨٠٠ ١ دولار في عام ١٩٨٧ . واذا خفض المرتب الاجمالي للأمين العام من ٣٠٠ ١٦٣ دولار الى ١٦١ ١٣١ دولارا وللمدير العام من ١١٥ ١٥٩ دولارا الى ٤٣٩ ١١٩ دولارا ، سيحدث نقص في النفقات في عام ١٩٨٧ يقدر بمبلغ ٩٠٠ ٥٣ دولار في الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين تحت الباب ٣١ ، يقابله نقص بنفس المبلغ فيما يتعلق بالايرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين تحت باب الايرادات ١ . بيد أنه بالنظر الى أنه ، على أساس الصافي ، لا ينطوي الأمر إلا على ٨٠٠ ١ دولار ، ليس من الضروري تعديل الاعتمادات في الوقت الحالي ؛ وينبغي إيضاح التغييرات ذات الصلة في التقرير النهائي عن أداء الميزانية البرنامجية المقرر تقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين .

١١ - ومرفق بهذا التقرير مشروع قرار يتضمن توصيات اللجنة الاستشارية .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ (A/39/7 و Add.1-16) ، الوثيقة A/39/7/Add.16 .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٣٠ (A/41/30 و Corr.1 و 2) ، الفقرة ٤٤ .

(٣) اعتمد في وقت لاحق باعتباره قرار الجمعية العامة ٤١/٢٠٨ .

Digitized by UNOG Library

مرفق

مشروع قرار

مرتب وبدل تقاعد الأمين العام والمرتب والأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لمدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ولمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية [A/41/7/Add.11] ،

١ - توافق على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المرتب الإجمالي وبدل تقاعد الأمين العام ، الوارد في الفقرتين ٤ و ٥ من تقريرها ؛

٢ - توافق أيضا على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المرتب الإجمالي والأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لمدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الواردة في الفقرتين ٦ و ٨ من تقريرها ؛

٣ - توافق على التعديل المدخل على المرفق الأول للنظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة بالصيغة المبينة في مرفق هذا القرار ، وذلك اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .

مرفق

تعديل على المرفق الأول للنظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة

في الفقرة ١ ، يعدل مرتب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ليصبح ٤٣٩ ١١٩ من دولارات الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

مرفق

التقارير التي قدمها شفويا رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في جلسات اللجنة الخامسة

المحتويات

	الفقرات
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.2 ، فيما يتعلق بالبند ٣٥ من جدول الأعمال	١ - ٢
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.12 ، فيما يتعلق بالبند ٣٦ من جدول الأعمال	٣
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارت الواردة في الوثائق A/41/L.24 و Corr.1 و L.25 و Corr.1 و L.26 و Corr.1 و L.27-L.29 ، فيما يتعلق بالبند ٣٣ من جدول الأعمال	٤ - ٨
المركز الدولي للحساب الالكتروني : تقديرات الميزانية لعام ١٩٨٧	٩
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المقدم من اللجنة الثالثة في تقريرها (A/41/785 ، الفقرة ٩) ، فيما يتعلّق بالبند ٨٣ من جدول الأعمال	١٠
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المقدم من اللجنة الثالثة في تقريرها (A/41/801 ، الفقرة ١٠) ، فيما يتعلّق بالبند ٩٠ من جدول الأعمال	١١
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على توصيات مجلس الامم المتحدة لناميبيا الواردة في الفصل الاول من الجزء الثاني من تقريره (A/41/24 (Part II) و Corr.1)	١٢ - ٢٠

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات
القرض المقدم إلى منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية	٢١
حكم المحكمة الإدارة للامم المتحدة رقم ٣٧٠ بشأن وقف تطبيق الدرجة ١٢ من تسوية مقر العمل في نيويورك اعتبارا من ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤	٢٢
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المقدم من اللجنة السادسة في تقريرها (A/41/860 ، الفقرة ١٠) ، فيما يتعلّق بالبند ١٣٦ من جدول الاعمال	٢٣
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المقدم من اللجنة الاولى في تقريرها (A/41/843 ، الفقرة ٨) ، فيما يتعلّق بالبند ٦٣ من جدول الاعمال	٢٤
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المقدم من اللجنة السادسة في تقريرها (A/41/894 ، الفقرة ١٣) ، فيما يتعلّق بالبند ١٣٣ من جدول الاعمال	٢٥
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المقدم من اللجنة السادسة في تقريرها (A/41/872 ، الفقرة ١١) ، فيما يتعلّق بالبند ١٣٩ من جدول الاعمال	٢٦
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار دال المقدم من اللجنة السياسية الخاصة في تقريرها (A/41/750 ، الفقرة ١٦) ، فيما يتعلّق بالبند ٧١ من جدول الاعمال	٢٧
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/41/L.36 و L.37 ، فيما يتعلق بالبند ١٩ من جدول الاعمال	٢٨

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الثاني المقدم من اللجنة الثالثة في تقريرها (A/41/874/Add.2 ، الفقرة ٧٩)، فيما يتعلّق بالبند ١٢ من جدول الأعمال	٢٩
التقرير الأول عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧	٣٠ - ٣٢
البيان الموحّد بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بتكاليف خدمة المؤتمرات	٣٣ - ٣٥
إعادة تقدير تكاليف مقررات اللجنة الخامسة بشأن البيانات المتعلّقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وبالتقديرات المنقّحة	٣٦
الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة : تقرير الأمين العام	٣٧ - ٣٩

Digitized by UNOG Library

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.2 ، فيما يتعلق بالبند ٣٥ من جدول الأعمال*

١ - في الجلسة ١٢ للجنة الخامسة ، قال رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن اللجنة توصي بالموافقة على المبالغ المطلوبة في بيان الامين العام (A/C.5/41/21) بالنسبة للجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا (٦٠ ٠٠٠ دولار) وبالنسبة لتنسيق برامج تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الكمبوتشي (٣٨٥ ٧٠٠ دولار) . واشتمل الطلب الاخير على تكلفة الوظائف المؤقتة الست (وظيفة أمين عام مساعد واحدة ، ووظيفة واحدة من الرتبة مد - ٢ ، ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥ ، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة في نيويورك ، ووظيفتان من الرتبة المحلية في بانكوك) . بيد أن اللجنة أشارت في الوقت نفسه إلى أن التدابير المطلوبة ستكون عرضة لتدابير أخرى متصلة بتخفيض التكاليف وفقا لما قد يقترح خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

٢ - ولاحظ رئيس اللجنة الاستشارية أيضا أنه في حالة عودة المؤتمر المعني بكمبوتشيا ، الذي لم تطلب اعتمادات بشأنه ، إلى الانعقاد مرة أخرى ، سوف يلتمس الأمين العام موافقة اللجنة الاستشارية على الدخول في الالتزامات الضرورية طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٥٤/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (انظر A/C.5/41/SR.12 ، الفقرتين ٤ و ٥) .

---

* الحالة في كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.12 ، فيما يتعلق بالبند ٣٦ من جدول الأعمال*

٣ - في الجلسة ٣٠ ، قال رئيس اللجنة الاستشارية ان الاعتماد الإضافي الذي يبلغ ٤٨ ٤٠٠ دولار في إطار الباب ١ (تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، والمطلوب في بيان الأمين العام (A/C.5/41/26) ، يقصد منه تغطية تكاليف السفر والإقامة لممثل الأمين العام وموظفيه المعاونين . وأوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذا المبلغ ، على أن يكون مفهوما أنه سيعاد النظر في الاحتياجات الإضافية في ضوء التخفيضات التي قد يقترحها الأمين العام بسبب الأزمة المالية الراهنة (انظر A/C.5/41/SR.20 ، الفقرتين ١ و ٣) .

---

* الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/41/L.24 و Corr.1 و L.25 و Corr.1 و L.26 و Corr.1 و L.27-29 ، فيما يتعلق بالبند ٣٣ من جدول الأعمال*

٤ - في الجلسة ٣٣ ، لاحظ رئيس اللجنة الاستشارية أنه ، وفقا لما ورد في بيان الأمين العام (A/C.5/41/32) ، فإن الأنشطة المطلوبة في مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/41/L.25 و Corr.1 و Corr.1/L.26 و L.28 و L.29 ، سوف تنفذ في حدود الموارد المتاحة بالفعل في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وأن تنفيذ مشروعي القرارين A/41/L.28 و L.29 ينطوي أيضا على احتياجات لخدمة المؤتمرات تقدر ، على أساس التكلفة الكاملة ، بمبلغ ٥٠٠ ١١٧ دولار . وستدرج هذه الاحتياجات في البيان الموحد لتكاليف خدمة المؤتمرات(أ) .

٥ - وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.24 و Corr.1 ، لاحظ الرئيس أن الأمين العام طلب رصد اعتماد إضافي بمبلغ ٨٠٠ ٢٨١ دولار في إطار الباب ٣ ألف (الشؤون السياسية والوصاية وإنهاء الاستعمار : أجهزة تقرير السياسة) لمساعدة المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا .

٦ - وسوف يتطلب تنفيذ برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٧ ، الموضح في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.27 ، اعتماد مبلغ قدره ٠٠٠ ٦٠٧ دولار ، على أساس التكلفة الكاملة . غير أن رئيس اللجنة لاحظ أن الأمين العام بعد أن أخذ في الاعتبار نمط الانفاق خلال السنوات الماضية والموارد غير الملتزم بها المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، فقد طلب رصد اعتماد إضافي صاف قدره ٨٠٠ ٣٠٢ دولار ، يتألف من ٤٠٠ ١٣ دولار في إطار الباب ١ باء (تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما : التوجيه التنفيذي والإدارة) و ٧٠٠ ٢٨٤ دولار في إطار الباب ٣ ألف و ٧٠٠ ٤ دولار في إطار الباب ٢٧ (الإعلام) .

---

* سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

٧ - وقد نص مشروع القرار A/41/L.27 أيضا على اعتماد خاص بمبلغ ٠٠٠ ٣٧٥ دولار لعام ١٩٨٧ للمشاريع الخاصة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . غير أن الامين العام ، بعد أخذه في الاعتبار الموارد غير الملتزم بها في اعتمادات عام ١٩٨٦ ، طلب مبلغ ٦٠٠ ١٥٢ دولار في إطار الباب ٣ ألف .

٨ - وباختصار ، لاحظ الرئيس أن تنفيذ مشروعي القرارين A/41/L.24 و Corr.1 و L.27 سيتطلب مبلغا قدره ٨٠٠ ٢٦٣ ١ دولار ، على أساس التكلفة الكاملة ؛ لكن الامين العام طلب تخصيص مبلغ ٣٠٠ ٧٣٧ دولار فقط . وأوصت اللجنة الاستشارية باعتماد هذا المبلغ . (انظر A/C.5/41/SR.23 ، الفقرتين ٣٢ و ٣٣) .

المركز الدولي للحساب الالكتروني : تقديرات الميزانية لعام ١٩٨٧

٩ - في الجلسة ٢٥ ، قال رئيس اللجنة الاستشارية أن اللجنة توصي بالموافقة على تقديرات الميزانية لعام ١٩٨٧ ، وقدرها ٢٠٠ ٩٢٢ ٦ دولار ، بالنسبة للمركز الدولي للحساب الالكتروني ، كما هو مبين في تقرير الامين العام (A/C.5/41/7) . وإن حصة الامم المتحدة نظير استخدام المركز الدولي للحساب الالكتروني ، التي تقدر بمبلغ ٥٠٠ ٤٩٧ ١ دولار ، ستغطى من الموارد المعتمدة بالفعل في إطار الباب ٢٨ هاء/زاي (دائرة التنظيم الاداري) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وإن اللجنة الاستشارية ترى ، حتى في حالة تقلب سعر الصرف بين الفرنك السويسري ودولار الولايات المتحدة ، أنه لا ينبغي أن تنشأ أية احتياجات إضافية فيما يتعلق بحصة الامم المتحدة من نفقات المركز (انظر A/C.5/41/SR.25 ، الفقرة ٧٥) .

الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المقدم من اللجنة الثالثة في تقريرها (A/41/785 ، الفقرة ٩) ، فيما يتعلق بالبند ٨٣ من جدول الاعمال*

١٠ - في الجلسة ٢٦ ، قال رئيس اللجنة الاستشارية ان الامين العام لم يطلب في بيانه (A/C.5/41/27) توفير موارد إضافية غير متعلقة بخدمة المؤتمرات فيما يتعلق

---

* تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

Digitized by UNOG Library

بالانشطة ذات الصلة بمشروع القرار قيد النظر . وان الاحتياجات الفعلية من خدمة المؤتمرات ، وقدرها ٧٠٠ ١٩ دولار ، سينظر فيها ضمن إطار البيان الموحد لتكاليف خدمة المؤتمرات لعام ١٩٨٨ الذي سيقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين في عام ١٩٨٧ . (انظر A/C.5/41/SR.26 ، الفقرة ٣٣) .

الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المقدم من اللجنة الثالثة في تقريرها (A/41/801 ، الفقرة ١٠) ، فيما يتعلق بالبند ٩٠ من جدول الاعمال*

١١ - في الجلسة ٣٦ ، قال رئيس اللجنة الاستشارية إنه ، وفقا لما ورد في بيان الامين العام (A/C.5/41/31) ، لا تُطلب موارد إضافية فيما يتعلق بمشروع القرار قيد النظر . وأنه سيتم النظر في الاحتياجات ذات الصلة المتعلقة بخدمة المؤتمرات ، بما لا يتجاوز ٢٠٠ ٢٧٣ دولار ، في إطار البيان الموحد لتكاليف خدمة المؤتمرات[(أ)] الذي سيقدم الى الجمعية العامة قرب نهاية الدورة الحالية . (انظر A/C.5/41/SR.26 ، الفقرة ٣٨) .

الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على توصيات مجلس الامم المتحدة لناميبيا الواردة في الفصل الاول من الجزء الثاني من تقريره ((A/41/24 (part II) و Corr.1)

١٢ - في الجلسة ٣٨ ، قال رئيس اللجنة الاستشارية إن بيان الامين العام (A/C.5/41/38) يتناول الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على خمسة مشاريع قرارات ، مشاريع القرارات ألف الى هاء ، التي أوصى بها مجلس الامم المتحدة لناميبيا في الفصل الاول من الجزء الثاني من تقريره ((A/41/24 (part II) و Corr.1) ، وأن نظر اللجنة في بيان الامين العام قد أعاقه تأخير تقديم هذا البيان ، وأن اللجنة تأمل في أن ينتظم توقيت تقديم هذه البيانات في المستقبل .

---

* تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وعقد الامم المتحدة للمعوقين .

Digitized by UNOG Library

١٣ - وبلغ إجمالي الآثار المالية التي ستترتب على مشاريع القرارات الخمسة ٤٠٠ ٥٠٨ ٦ دولار ، كما أوجز ذلك في الفقرة ٧٨ من بيان الأمين العام . ويمثل ٥٠٠ ٦٠٢ دولار منها الاحتياجات المقدرة لخدمة المؤتمرات محسوبة على أساس التكلفة الكاملة . وسيجري النظر في هذه الاحتياجات المتعلقة بحلقة دراسية دولية تعقد في أمريكا اللاتينية وجلسات عامة استثنائية يعقدها المجلس في الجنوب الأفريقي ، في إطار البيان الموحد لتكاليف خدمة المؤتمرات الذي سيقدم الى الجمعية العامة قبل اختتام الدورة الحادية والأربعين(أ) . وأشار رئيس اللجنة الى ما ذكره الأمين العام في الفقرتين ٣١ و ٤٣ من بيانه ، من أن عقد الحلقة الدراسية الدولية والجلسات العامة الاستثنائية خارج المقر سيشكل استثناء من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . وعلاوة على ذلك فإن إعداد المحاضر الحرفية لوقائع الجلسات لكلا النشاطين سينطوي على استثناء من قراري الجمعية العامة ٣٤١٥ (د - ٣٠) و ١٤/٣٧ جيم المؤرخين في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ و ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ .

١٤ - وقدرت الاحتياجات غير المتعلقة بخدمة المؤتمرات بمبلغ ٩٠٠ ٩٠٥ ٥ دولار . غير أن الأمين العام ، بعد أن أخذ بعين الاعتبار الوفورات البالغة ٥٠٠ ٢٩٦ دولار الناشئة عن الاستفادة من الخبرة السابقة في الانفاق ، والموارد غير الملتزم بها الواردة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بناميبيا ، طلب اعتمادا إضافيا صافيا قدره ٨٠٠ ٥٥٠ ٤ دولار .

١٥ - ويشمل المبلغ الإجمالي وقدره ٨٠٠ ٥٥٠ ٤ دولار اعتمادا بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ١ دولار للصندوق الاستئماني لناميبيا وآخر قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لبرنامج المجلس للتعاون مع المنظمات غير الحكومية . كما أن هذا المبلغ يكفل تغطية الاحتياجات الإضافية من الموظفين ، بما في ذلك المساعدة المؤقتة العامة للحلول محل الموظفين في إدارة شؤون الإعلام الذين سيحضرون الحلقة الدراسية الدولية والجلسات العامة الاستثنائية . وأبلغت اللجنة الاستشارية أن هذه المساعدة مطلوبة لمدة أسبوع واحد في كل حالة ، وأوصت بأن يتم استيعاب التكلفة المتصلة بذلك وقدرها ٩٠٠ ١ دولار .

١٦ - وكما أوضح في الفقرة ٤٦ من بيان الأمين العام ، طلبت للمساعدة المؤقتة العامة وظيفة من الرتبة ف - ٢ لمدة أربعة أشهر في إطار الباب ٢٩ (خدمات المؤتمرات والمكتبة) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ لمواجهة عبء العمل المتزايد في قسم التخطيط وخدمات الاجتماعات بإدارة شؤون المؤتمرات ؛

Digitized by UNOG Library

المترتب على عقد الحلقة الدراسية الدولية والجلسات العامة الاستثنائية . وقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية في هذا الصدد ، ولكنها ظلت غير مقتنعة بأن هذا الطلب له ما يبرره تماما ، ولذا أوصت بتلبية هذه الاحتياجات من الموارد المتوفرة في إطار الباب ٢٩ .

١٧ - وشمل بيان الأمين العام ايضا مقترحات طرحها المجلس لرفع مستوى وظيفة أمين المجلس الى رتبة مد - ٢ ورفع مستوى وظيفة الموظف المسؤول عن تنظيم وخدمة اللقاءات الصحفية الى الرتبة ف - ٤ . واقترحت أيضا وظيفة إضافية من فئة الخدمات العامة ، على أساس أن اللقاءات الصحفية أصبحت نشاطا جاريا في برنامج المجلس لتعبئة الرأي العام تأييدا للقضية الناميبية . وطلب المجلس ايضا وظيفة ثانية من فئة الخدمات العامة تتعلق ببرنامج المجلس للتعاون مع المنظمات غير الحكومية .

١٨ - وفيما يتعلق برفع مستوى وظيفة أمين المجلس ، لم تتلق اللجنة الاستشارية إلّا معلومات قليلة للغاية تستند اليها في إصدار توصيتها . وعلاوة على ذلك ، لاحظت اللجنة الاستشارية أن الاقتراحات المتعلقة بإعادة التصنيف تقدم عادة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة وليس في منتصف فترة السنتين . ولذلك فقد أوصت بعدم الموافقة على الاقتراح ، وبأنه ينبغي بدلا من ذلك أن يعاد تقديمه في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ مشفوعا بتبرير مفصل . غير أن اللجنة الاستشارية ترى أنه إذا قررت الجمعية العامة أن تأخذ بإعادة التصنيف خلال الدورة الحالية ، فإن ذلك ينبغي تنفيذه عن طريق إعادة التوزيع حتى لا تكون هناك حاجة الى اعتمادات إضافية .

١٩ - ولم تعترض اللجنة الاستشارية على اقتراح الأمين العام بتلبية طلب المجلس برفع مستوى الوظيفة ف - ٣ بأن يستبدل بها وظيفة ف - ٤ من مكان آخر من الأمانة العامة ، على أساس أن لا يتطلب ذلك اعتمادا إضافيا . كما لاحظت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يعتزم تلبية طلب المجلس فيما يتعلق بوظيفتين إضافيتين من فئة الخدمات العامة عن طريق توفير ١٢ شهر عمل من المساعدة المؤقتة العامة في عام ١٩٨٧ ؛ وسيتم ذلك انطلاقا من الفهم بأنه سيجري فضلا عن ذلك ، بحث إمكانية إعادة توزيع وظيفة من هذا المستوى الى أمانة المجلس من الباب ٣ (الشؤون السياسية والوصاية وإنهاء الاستعمار) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . ولم تعترض اللجنة الاستشارية على اقتراح إعادة التوزيع ؛ ومع ذلك فهي لم تقتنع بأن هناك ضرورة تقتضي المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة .

Digitized by UNOG Library

٢٠ - وعلى أساس هذه الملاحظات ، أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على اعتمادات إضافية تبلغ في مجموعها ٨٠٠ ٤٩٩ ٤ دولار ، منها مبلغ ٨٠٠ ٢١ دولار في إطار الباب ١ باء (تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً : التوجيه التنفيذي والإدارة) ومبلغ ٨٠٠ ٢٣٩ ٤ دولار في إطار الباب ٣ جيم (الشؤون السياسية والوصاية وإنهاء الاستعمار : ناميبيا) ومبلغ ٢٠٠ ٢٣٨ دولار في إطار الباب ٢٧ (الإعلام) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . (انظر A/C.5/41/SR.28 ، الفقرات ٤٣ - ٥١) .

القرض المقدم الى منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

٢١- في الجلسة ٣٤ ، لاحظ رئيس اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة أذنت بإقراض منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مبلغ ٢٤ مليون دولار ، وأن جملة المبالغ التي دفعت الى اليونيدو حتى الآن بلغت ١٦ مليون دولار ، حسبما ذكر في تقرير الامين العام (A/C.5/41/33) . ووفقا لشروط السداد المتفق عليها مع الامم المتحدة فإنه كان يتعين على اليونيدو تسديد نصف هذا المبلغ ، أي ٨ ملايين دولار ، قبل انقضاء عام ١٩٨٦ . غير أنه يبدو أن اليونيدو لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها بسبب حالتها المالية . وقد أعربت اللجنة الاستشارية عن أسفها لتطور الامور على هذا النحو ، غير أنها ترى أنه ينبغي لليونيدو بذل كل جهد ممكن لتسديد جزء من القرض على الاقل قبل نهاية فترة السنتين . ولذا فهي توصي بأن تطلب الجمعية العامة من الامين العام إبلاغ المدير العام لليونيدو بضرورة تسديد ٨ ملايين دولار في عام ١٩٨٧ ، مع تسديد بقية المبلغ بحلول نهاية عام ١٩٨٨ . ولذا ينبغي إضافة مبلغ ٨ ملايين دولار الى باب الايرادات ٢ (الإيرادات العامة) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (انظر A/C.5/41/SR.34 ، الفقرة ١) .

حكم المحكمة الإدارية للامم المتحدة رقم ٣٧٠ بشأن وقف تطبيق الدرجة ١٢ من تسوية مقر العمل في نيويورك اعتبارا من ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤

٢٢ - في الجلسة ٣٥ ، لاحظ رئيس اللجنة الاستشارية أن تنفيذ الحكم يتطلب دفع تعويضات تبلغ جملتها ٩٠٠ ١٢٦ ٢ دولار منها مبلغ ٣٠٠ ٥٢٤ ١ دولار يتعلق بالميزانية العادية ومبلغ ٦٠٠ ٦٠٢ دولار يتعلق بمصادر تمويل أخرى ، على النحو الذي بينه الامين العام في تقريره (A/C.5/41/35) . وقد اقترح الامين العام خصم مبلغ ٣٠٠ ٥٣٤ ١ دولار المتعلق بالميزانية العادية من الرصيد المتبقي من اعتمادات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ نتيجة لوقف العمل بالبنود ٤-٣ و ٤-٤ و ٥-٢ (د) من النظام المالي للامم المتحدة (انظر A/C.5/41/SR.35 ، الفقرة ٦٠) .

Digitized by UNOG Library

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المقدم من اللجنة السادسة في تقريرها (A/41/860 ، الفقرة ١٠) ، فيما يتعلق بالبند ١٢٦ من جدول الأعمال*

٣٣ - في الجلسة ٣٦ ، ذكر رئيس اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لم يطلب في بيانه (A/C.5/41/47) أي اعتماد اضافي في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وأن احتياجات خدمة المؤتمرات المقدرة بمبلغ ٨٠٠ ٢٩٦ دولار ، على أساس التكلفة الكاملة ، سترد في البيان الموحد لتكاليف خدمة المؤتمرات(أ) . (أنظر A/C.5/41/SR.36 ، الفقرة ١٦) .

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المقدم من اللجنة الأولى في تقريرها (A/41/843 ، الفقرة ٨) ، فيما يتعلق بالبند ٦٣ من جدول الأعمال**

٣٤ - في الجلسة ٣٦ ، ذكر رئيس اللجنة الاستشارية أن عقد دورتين تحضيريتين للجنة المخصصة للمحيط الهندي في عام ١٩٨٧ ستترتب عليه احتياجات لخدمة المؤتمرات تقدر بمبلغ ٢٠٠ ٤٣٢ دولار ومبلغ ٩٠٠ ٤٩٩ دولار على التوالي ، وذلك على النحو الذي بيَّنه الأمين العام في بيانه (A/C.5/41/50) . وأنه سينظر في هذين المبلغين في اطار البيان الموحد لتكاليف خدمة المؤتمرات(أ) . (انظر A/C.5/41/SR.36 ، الفقرة ٣٥) .

---

* تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

** تنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم : تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي .

Digitized by UNOG Library

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية
على مشروع القرار المقدم من اللجنة السادسة
في تقريرها (A/41/894 ، الفقرة ١٣) ، فيما
يتعلق بالبند ١٣٢ من جدول الأعمال*

٢٥ - في الجلسة ٣٨ ، قال رئيس اللجنة الاستشارية إنه وفقا لما جاء في بيان الأمين العام (A/C.5/41/53) ، فإن اعتماد مشروع القرار سيؤدي الى احتياجات لخدمة المؤتمرات تقدر بمبلغ ٨٠٠ ٢٩٦ دولار ، وسوف توضح في البيان الموحد لتكاليف خدمة المؤتمرات[(أ)] . (انظر A/C.5/41/SR.38 ، الفقرة ٣٨) .

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية
على مشروع القرار المقدم من اللجنة السادسة
في تقريرها (A/41/872 ، الفقرة ١) ، فيما
يتعلق بالبند ١٣٩ من جدول الأعمال**

٢٦ - في الجلسة ٣٨ ، ذكر رئيس اللجنة الاستشارية أن اعتماد مشروع القرار قيد النظر سيؤدي الى احتياجات لخدمة المؤتمرات تقدر بمبلغ ٨٠٠ ٢٩٦ دولار ، وذلك على النحو الموضح في بيان الأمين العام (A/C.5/41/54) . وسيرد ذلك في البيان الموحد لتكاليف خدمة المؤتمرات[(أ)] . (انظر A/C.5/41/SR.38 ، الفقرة ٤٩) .

---

* تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة .

** تقرير اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم .

Digitized by UNOG Library

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار دال المقدم من اللجنة السياسية الخاصة في تقريرها (A/41/750 ، الفقرة ٣٦) فيما يتعلق بالبند ٧١ من من جدول الأعمال*

٣٧ - في الجلسة ٣٨ ، قال رئيس اللجنة الاستشارية ان اللجنة نظرت في بيان الامين العام (A/C.5/41/55) وأوصت برصد اعتماد إضافي قدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار في إطار الباب ٢٣ (حقوق الإنسان) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . أما الاحتياجات المتصلة بذلك من خدمة المؤتمرات ، التي ينبغي ألا تتجاوز ٤٠٠ ٤٥٤ دولار ، فسوف ينظر فيها في إطار البياه الموحّد لتكاليف خدمة المؤتمرات(أ) . (انظر A/C.5/41/SR.38 ، الفقرة ٥٣) .

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/41/L.36 و L.37 ، فيما يتعلق بالبند ١٩ من جدول الأعمال**

٣٨ - في الجلسة ٣٨ ، لاحظ رئيس اللجنة الاستشارية انه طبقا لما جاء في بيان الامين العام (A/C.5/41/56) ، فإن تكاليف تنفيذ برنامج عمل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تقدّر على أساس التكلفة الكاملة بمبلغ ٩٠٠ ٣٠٨ دولار في عام ١٩٨٧ . على انه بعد الأخذ في الاعتبار رصيد الموارد المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ لتمويل أنشطة اللجنة ، لم يطلب الامين العام اعتمادات إضافية . (انظر A/C.5/41/SR.38 ، الفقرة ٥٩) .

---

* تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة .

** تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

Digitized by UNOG Library

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الثاني المقدم من اللجنة الثالثة في تقريرها (A/41/874/Add.2 ، الفقرة ٧٩) فيما يتعلّق بالبند ١٢ من جدول الأعمال*

٢٩ - في الجلسة ٤٠ ، ذكر رئيس اللجنة الاستشارية أن مشروع القرار قيد النظر دعا الى عقد اجتماع بين الدورات للفريق العامل المعني بصياغة اتفاقية دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم ، مدته اسبوعان ، في نيويورك وذلك بعد انعقاد الدورة العادية الاولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٧ مباشرة ، والى أن يجتمع الفريق العامل في نيويورك خلال انعقاد الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وكما جاء في بيان الامين العام (A/C.5/41/57) ، إذا عقد الاجتماع بين الدورات في جنيف وعقد الاجتماع خلال الدورة في نيويورك ، فستبلغ تكاليف خدمة المؤتمرات المتصلة بذلك ٩٠٠ ٤٨٩ دولار . على أن هذا المبلغ سيصبح ٧٠٠ ٥٣٤ دولار إذا تم عقد الاجتماع بين الدورات في نيويورك على سبيل الاستثناء من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . وينبغي في هذا الصدد أن تعرض لجنة المؤتمرات آراءها على اللجنة الخامسة والجمعية العامة (انظر A/C.5/41/57/Add.1) وتود اللجنة الاستشارية أن تبلغ اللجنة الخامسة بأن اعتماد مشروع القرار سيزيد من تكاليف خدمة المؤتمر بما لا تتجاوز ٧٠٠ ٥٣٤ دولار أو ٩٠٠ ٤٨٩ دولار إذا عقد الاجتماع بين الدورات في جنيف . (انظر A/C.5/41/SR.40 ، الفقرة ٢١) .

التقرير الاول عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧

٣٠ - في الجلسة ٤٠ ، أشار رئيس اللجنة الاستشارية الى انه يمكن الملاحظة من تقرير الاداء الاول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (A/C.5/41/40) أن أكبر تغيّر في صافي الاحتياجات كان ناجما عن تغييرات في أسعار الصرف بما يتبين معه ضعف دولار الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . وكما أشير في الفقرة ١٢ والمرفق الاول ألف من التقرير ، بلغت الزيادة الناجمة عن تلك التغييرات ٠٠٠ ٢٢٨ ٨٣ دولار . وهناك احتياجات إضافية ناشئة عن قرارات أجهزة تقرير السياسة ، كما أشير في الفقرة ٤ ،

---

* تقرير المجلس الاقتصادى والإجتماعي : تدابير لتحسين حالة جميع العمال المهاجرين وتأمين حقوق الإنسان والكرامة لهم .

Digitized by UNOG Library

وهي تبلغ ٦٠٠ ٤٣٢ دولار . كما أن هناك احتياجات إضافية أخرى قدرها ٧٠٠ ٥٣١ دولار موضحة بالتفصيل في الفقرة ٥ تحت عنوان "تغييرات أخرى" ، وتشمل احتياجات محكمة العدل الدولية واحتياجات ناشئة عن الإجراءات التي يتخذها الأمين العام في إطار المسائل المتصلة بصيانة السلم والأمن وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٤/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية .

٣١ - وكانت تناظر هذه الزيادات جزئيا تسوية بنقصان قدره ٦٠٠ ٦٥٩ ٢١ دولار في التكاليف القياسية للموظفين ، كما أوضح في الفقرات من ٦ الى ٨ من التقرير . وأشير في الفقرات من ٩ الى ١٢ من التقرير وفي الجدول ١ الى وجود تسويات تنازلية أخرى تتعلق بالتضخم . وقد اعتدل التضخم في كل مكان تقريبا ، ولذلك بدر اقتراح بإجراء تخفيض قدره ٥٠٠ ٠٩١ ٢٦ دولار في الاعتماد المخصص للتضخم ، كما ورد في المرفق الأول ألف . وتعكس أوجه الزيادة والنقصان مجتمعة احتياجا إضافيا صافيا قدره ٢٠٠ ٤٤١ ٣٦ دولار .

٣٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية بقبول التقديرات المنقحة المقترحة في تقرير الأمين العام وهي رصد اعتماد إجمالي قدره ٧٠٠ ٧٨٢ ٦٩٩ ١ دولار تحت بند النفقات ، وتقدير منقح للإيرادات بمبلغ ٠٠٠ ٩١١ ٣٠٣ دولار لاحتياجات صافية يبلغ مجموعها ٧٠٠ ٨٧١ ٣٩٥ ١ دولار . (انظر A/C.5/41/SR.40 ، الفقرات ٧٦ الى ٧٨) .

البيان الموحد بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بتكاليف خدمة المؤتمرات

٣٣ - في الجلسة ٤٠ ، قال رئيس اللجنة الاستشارية إن اللجنة أحيطت علما بوجود بعض الأخطاء في بيان الأمين العام (A/C.5/41/58) . ففي الجزء ألف من المرفق الأول ، ينبغي حذف مبلغي ٦٠٠ ٣٤٢ دولار و ٠٠٠ ٤٤٥ دولار ، المبينين في الوثيقتين A/C.5/40/56 و A/C.5/40/57 على التوالي . ولذلك ينبغي تصحيح ما جاء في الفقرة ٣ بشأن مجموع الاحتياجات المقدّرة من خدمة المؤتمرات في عام ١٩٨٧ ، على أساس التكلفة الكاملة ، بحيث يصبح مجموعها ٢٠٠ ٠٢٨ ١٣ دولار . ويخص المقر من هذا المبلغ ٨٠٠ ٥٠٢ ٦ دولار . ومع ذلك يظل صافي الاعتماد الإضافي المطلوب في الفقرة ٢٣ وقدره ٣٠٠ ٧٧٥ ٥ دولار دون تغيير . وينال المقر من هذا المبلغ ٠٠٠ ٢٧١ ٤ دولار فيما تنال فيينا ٣٠٠ ٥٠٤ ١ دولار . ولم يطلب أي اعتماد إضافي لجنيف .

Digitized by UNOG Library

٣٤ - وراعت اللجنة خلال نظرها في بيان الامين العام مستويات الاحتياجات من خدمة المؤتمرات على أساس التكلفة الكاملة حسب تقديرها في الماضي ، وصافي الاعتمادات التي سبق أن طلبها الامين العام ، والتوصيات التي سبق أن وافقت عليها اللجنة الاستشارية . كذلك راعت النتائج التي توصلت إليها في مناسبات سابقة ، وهي أن الموارد المخصصة لتكاليف سفر وبدل إقامة موظفي المؤتمرات اللازمين لخدمة الاجتماعات الخاصة لم تكن دائما مطلوبة بنفس المبالغ التي طلبها الامين العام . ففي عدد من الحالات أدّت التغييرات في مدة الاجتماعات أو أماكن انعقادها الى حدوث تخفيضات .

٣٥ - وفي ضوء هذه الاعتبارات ، لم تقتنع اللجنة بأن هناك مبررا للمبلغ المطلوب بأكمله . ولذلك أوصت باعتماد مبلغ إضافي قدره مليوني دولار للمقر و ٠٠٠ ٨٠٠ دولار لفيينا . وبذلك يصل الاعتماد الإضافي المطلوب ، على أساس توصيتها ، الى ٢ مليون دولار للباب ٢٩ باء - ١ (خدمات المؤتمرات ، المقر) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ و ٠٠٠ ٨٠٠ دولار للباب ٢٩ باء - ٥ (خدمات المؤتمرات والمكتبة ، فيينا) . كما سيلزم اعتماد إضافي قدره ٧٠٠ ٥٩٧ دولار في إطار الباب ٣١ (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) يقابله زيادة بنفس القدر في إطار باب الإيرادات ١ (الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) . (انظر A/C.5/41/SR.40 ، الفقرتين ٨٤ و ٨٥) .

إعادة تقدير تكاليف مقررات اللجنة الخامسة بشأن البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وبالتقديرات المنقحة

٣٦ - في الجلسة ٤٠ ، قال رئيس اللجنة الاستشارية إن اللجنة لا تعترض على إعادة تقدير التكاليف التي أشير إليها في مذكرة الامانة العامة (A/C.5/41/60) . (انظر A/C.5/41/SR.40 ، الفقرة ٨٨) .

الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة : تقرير الامين العام

٣٧ - في الجلسة ٤١ ، قال رئيس اللجنة الاستشارية إن اللجنة انتهت الى انها لا تحتاج الى التعليق على تقرير الامين العام عن تدابير الاقتصاد التي نفذت في عام ١٩٨٦ (A/41/850) . أما عن تقرير الامين العام بشأن احتمالات التمويل وتدابير الاقتصاد لعام ١٩٨٧ (A/41/901) فقد أشار الرئيس الى بيان الامين العام الوارد في

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٥ بأن تدابير الاقتصاد التي أدخلت في عام ١٩٨٦ سوف تستمر في عام ١٩٨٧ مع بعض التعديلات الحكيمة ، ما لم تر الجمعية العامة غير ذلك . كما أشير في الفقرة ٦ الى ضرورة إجراء بعض التغييرات في توقيت ومكان انعقاد المؤتمرات والاجتماعات والفترات التي تستغرقها رغم أن أيّا منها لن يؤجل الى ما بعد عام ١٩٨٧ . وسيتشاور الأمين العام مع الهيئات الحكومية الدولية المعنية حسب الضرورة بشأن كافة التعديلات التي تؤثر على الانشطة البرنامجية .

٣٨ - وأشار الرئيس الى انه متروك للجنة الخامسة أن تشير بما تراه مناسبا لتوجيه الأمين العام عند فرض تدابير الاقتصاد في عام ١٩٨٧ إذا حدث فعلا العجز المتوقع .

٣٩ - وفي الجلسة ٤٢ أشار الرئيس الى أن الأمين العام اقترح في الفقرة ١ (ج) من مرفق تقريره (A/41/901/Add.1) ان تدعى اللجنة الاستشارية الى تقليل عدد اجتماعاتها في عام ١٩٨٧ ، على غرار ما حدث في عام ١٩٨٦ . وقال الرئيس في هذا الصدد ان اللجنة الاستشارية تدرك الحاجة الى تدابير الاقتصاد ، وانها قررت بمبادرة منها في خريف عام ١٩٨٥ أن تقلص اجتماعاتها عام ١٩٨٦ . على انه بسبب الحاجة الى إعادة النظر في أمور منها الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ والميزانيات المقترحة للصناديق الطوعية لعدد من الوكالات ، فلن يتسنى تقصير دورة الربيع لعام ١٩٨٧ . أما عن دورة خريف ١٩٨٧ فقد أبلغت الأمانة العامة انه ما لم يتغيّر برنامج عمل الجمعية العامة ذاتها مثلما حدث في عام ١٩٨٦ فليس من المتوقع إدخال أية تعديلات في جدول اجتماعات اللجنة الاستشارية . (انظر A/C.5/41/SR.41 ، الفقرتين ٢٩ و ٣٠ ، و A/C.5/41/SR.42 ، الفقرة ٤٢) .

الحواشي

(أ) انظر A/C.5/41/58 .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

00750

GA/OR/41, Suppl.7

and Add. 1-11

13414—June 1987—440

Digitized by UNOG Library